



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



السنة الجامعية: 2020/2019

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– بحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

قاسمي شاكر

من إعداد الطالبة:

➤ راحم بسمة

ملخص

اثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الكبير في التأثير على الاقتصاديات العالمية، واصبح الان التوجه الى زيادة الاعمال ضرورة حتمية للرقى الى المستوى المطلوب، لذا هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -بحث في عوامل الإخفاق المقاوالاتي- من خلال المجهودات التي تبذلها الدولة من هياكل دعم واليات تحفيز والتعرف على بيئة الاعمال في الجزائر ومختلف العراقل التي تواجهها وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل ومسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت الدراسة الى ان المقاوالاتية موجودة فعلا في الجزائر الا انها حديثة النشأة تعاني من طفرات وترتكز على دور اليات الدعم مع اهمال قدرات المفاول وغياب الفكر المقاوالاتي، بسبب عدم التجانس وغياب التنسيق فيما بينها نتج عنها ضعف النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفشلها في الجزائر ما ادى الى اقتراح تغيير في بعض الميكانيزمات والآليات سواء من ناحية الجانب التنظيمي، الاقتصادي، السياسي والنفسي، لضمان نجاحها واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاوالاتية، الإخفاق المقاوالاتي.

Abstract

Small and medium enterprises have proven their great role in influencing global economies, and the orientation to entrepreneurship has now become an imperative to upgrade to the required level, so this study aimed to identify small and medium enterprises in Algeria - a study of the factors of business failure - through the efforts made by the state From support structures and mechanisms to stimulate and identify the business environment in Algeria and the various obstacles it faces, through analyzing various statistics related to financing programs and a digital survey of the vanishing of small and medium enterprises.

The study concluded that entrepreneurship does exist in Algeria, but it is newly established that suffers from mutations and is based on the role of support mechanisms while neglecting the capabilities of the contractor and the absence of entrepreneurial thought, due to the lack of coherence and the absence of coordination among them, resulting in the weakness of the economic fabric of small and medium enterprises and their failure in Algeria, which led to To propose a change in some mechanisms and mechanisms, whether from the organizational, economic, political and psychological side, to ensure their success and continuity.

Key words: Small and Medium Enterprises, Entrepreneurial, Entrepreneurial Failure.

- اهداء -

الى كل من ساعدني في انجاز

هذا العمل

امي، عائلتي، اقاربي،

أصدقائي

اهدي هذا العمل

- شكر وعرفان -

وما توفيقى الا بالله

الحمد والثناء والشكر لله الذي وفقني على انجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر الى الدكتور شاكر قاسمي على اشرافه على هذا البحث

كما أتوجه بشكري الى كل من دعمني في انجاز هذا البحث

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	القدرات الذاتية للمقاول	المخطط رقم 1-1
34	نموذج (j p sabourin et y gasse 1989) الثقافة المقاولاتية	المخطط رقم 2-1
53	صيغ التمويل المقدمة من طرف ANSEJ	الشكل رقم 1-2
71	شبكة أعمدة مؤشر GEI عن البيئة المقاولاتية	الشكل رقم 2-2
78	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف ENSEJ- CNAC- ANGEM	الشكل رقم 1-3
81	تطور المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة ANSEJ	الشكل رقم 2-3
82	تطور المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة CNAC	الشكل رقم 3-3
83	تطور المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة ANGEM	الشكل رقم 4-3
86	توزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية	الشكل رقم 5-3
95	التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع حسب القطاع القانوني الى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019	الشكل رقم 6-3
100	تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية	الشكل رقم 7-3
104	استراتيجية إنجاح المقاولاتية في الجزائر	الشكل رقم 8-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جدول رقم 1-1
12	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفق معيار عدد العمال	جدول رقم 1-2
12	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جدول رقم 1-3
13	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 2003	جدول رقم 1-4
13	تعريف دول عربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جدول رقم 1-5
17	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول لسنة 2009	جدول رقم 1-6
18	نسبة النمو في الإنتاج الداخلي الخام PIB لعدة دول سنة 2016	جدول رقم 1-7
45	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جدول رقم 2-1
50	التركيبة التمويلية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	جدول رقم 2-2
51	عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه	جدول رقم 2-3
54	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف ANSEJ	جدول رقم 2-4
56	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط الى غاية (31 ديسمبر 2019)	جدول رقم 2-5
58	الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها (أفريل 2004 الى 06/30 2019/)	جدول رقم 2-6
61	حالة مراكز التسيير وحاضنات المؤسسات لسنة 2019	جدول رقم 2-7
64	وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005 - 2009)	جدول رقم 2-8
64	الملفات المعالجة حتى نهاية 2015	جدول رقم 2-9
69	ترتيب اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جدول رقم 2-10
80	تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة من	جدول رقم 3-1

	ANJEM- CNAC- ANSEG	
84	تطور توزيع المستفيدين من وكالة ANSEJ حسب المؤهل العلمي	جدول رقم 2-3
85	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية	جدول رقم 3-3
88	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اشخاص معنويون) حسب قطاع النشاط لسنة 2019	جدول رقم 4-3
90	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	جدول رقم 5-3
90	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	جدول رقم 6-3
91	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي	جدول رقم 7-3
92	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات	جدول رقم 8-3
92	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية حسب المناطق الجغرافية	جدول رقم 9-3
94	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، المؤسسات التي تم إعادة تنشيطها، والمؤسسات التي أوقفت نشاطها	جدول رقم 10-3
97	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول ل 2019	جدول رقم 11-3
98	تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط (من 2010 الى غاية نهاية السداسي الأول 2019)	جدول رقم 12-3
99	مسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية	جدول رقم 13-3

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	- ملخص
II	- Résumé
III	- اهداء
IV	- شكر وعرفان
V	- قائمة الاشكال
VI	- قائمة الجداول
VIII	- فهرس المحتويات
1	- المقدمة
	- الفصل الاول: الادبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية
9	- تمهيد
10	- المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم، الاشكال، مصادر التمويل
10	- المطلب الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التعريفات المختلفة، الخصائص، الأهمية
18	- المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	- المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مصادر التمويل
23	- المبحث الثاني: المقاولاتية: المفهوم، المركبات الأساسية، النماذج المفسرة للمقاولاتية
23	- المطلب الاول: مفهوم المقاولاتية
25	- المطلب الثاني: المقاولاتية: المركبات الأساسية
28	- المطلب الثالث: النماذج المفسرة للمقاولاتية
30	- المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية: مقومات النجاح
30	- المطلب الاول: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفكر المقاولاتي
34	- المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مقومات النجاح
37	- المطلب الثالث: المقاولاتية بين الموهبة والاكتساب
40	- خلاصة الفصل
	- الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في الجزائر

42	- تمهيد
43	- المبحث الاول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
43	- المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
45	- المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
48	- المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2000-2020
48	- المبحث الثاني: هياكل دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
48	- المطلب الأول: اليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار
56	- المطلب الثاني: الاليات المساعدة في الحصول على التمويل البنكي
59	- المطلب الثالث: الاليات المستحدثة لانعاش المؤسسات الاقتصادية المحلية
61	- المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر
61	- المطلب الاول: مجالات الدعم المقاولاتي الحكومية
66	- المطلب الثاني: بيئة العمل المقاولاتي في الجزائر
71	- المطلب الثالث: العوائق التي تواجه بيئة العمل المقاولاتي في الجزائر
74	- خلاصة الفصل
	- الفصل الثالث: بحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي في الجزائر
76	- تمهيد
77	- المبحث الاول: النشاط المقاولاتي في الجزائر مسح عام
77	- المطلب الأول: التحليل العام لعدد المشاريع الممولة من طرف هيئات دعم المقاولاتية
80	- المطلب الثاني: التحليل العام لوضعية التشغيل المستحدثة من هيئات دعم المقاولاتية
85	- المطلب الثالث: التحليل العام لتوزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية وقطاع النشاط
89	- المبحث الثاني: مسح رقمي للمؤسسات المتلاشية والمتعثرة في الجزائر
90	- المطلب الاول: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
93	- المطلب الثاني: مسح رقمي للمؤسسات المتلاشية في الجزائر
97	- المطلب الثالث: مسح رقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والمناطق الجغرافية
100	- المبحث الثالث: الحلول والاستراتيجيات الممكنة لنجاح المقاولاتية في الجزائر
101	- المطلب الاول: الحلول الممكنة لنجاح المقاولاتية من جانب المقاول

102	- المطلب الثاني: الحلول الممكنة لنجاح المقاولاتية من ناحية المؤسسات
106	- خلاصة الفصل
108	- خاتمة
113	- قائمة المراجع

- المقدمة -

في ظل الظروف الراهنة بات التوجه الى اقتصاد مستقل بعيدا عن التبعية للمحروقات في الجزائر يتطلب الكثير من الجهود لا سيما تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق ظروف تعمل على تشجيعها، تطويرها، وتوسيع اليات دعمها كونها محرك التنمية الاقتصادية ما يؤدي الى العمل على جذبها وزيادة اعدادها لبناء اقتصاد متنوع. الا ان حقيقة ما يقابل ذلك اسوا بكثير، فالاقتصاد الوطني بحاجة الى ازيد من اثني مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة للرفع من معدلات النمو والاهتمام بالمقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات التي أصبح موضوعها يثير الكثير من التحفظات والأفكار في دول العالم كون هذه الكلمة لا تطلق على أي مؤسسة وتحتاج الى منظومة متكاملة من المساعدة والمرافقة لإنجاح هذا النوع من الاعمال، الامر الذي ساهم في تعثرها في الجزائر وتسجيل عدد وفيات لهذه المؤسسات أدى الى ارتياب حاملي المشاريع وعدم المخاطرة بأفكارهم بسبب رداءة مناخ الاعمال. كما لا يمكننا التغاضي عن الاعتماد الكلي عن التمويل الحكومي واهمال المعنى الحقيقي للمقاول في ظل غياب الخبرة التي تؤهله لإنجاح مقاولته، كذلك عدم انتشار الفكر والثقافة المقاولاتية بشكل واسع في الجزائر مما ساهم في غلق عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتواضع تأهيلها كمورد اقتصادي ما دفعنا الى طرح الاشكالية التالية:

ماهي الأسباب الأساسية التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غلق أبوابها؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات التالية:

- ماهي معوقات بيئة العمل المقاولاتي في الجزائر؟
- هل نجحت إجراءات دعم المقاولاتية في الجزائر في ترقيتها؟
- ماهي الحلول والإجراءات للحد من ظاهرة تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنجاح في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- ضعف النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راجع لقلة آليات الدعم.

2- ضعف الثقافة والفعل المقاوالاتي في الجزائر مرتبط أساسا بقلّة الموارد والمجهودات.

3- تلاشي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راجع لقلّة خبرة حاملي المشاريع وضعف ثقافتهم وقدراتهم المقاوالاتية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في حتمية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المقاوالاتية في الجزائر لضمان استمراريّتها باعتبارها البديل الأنسب لقطاع المحروقات، كما إنّ البحث في أسبابا لإخفاق المقاوالاتي أضحى باهتمام الكثير من الباحثين لتدارك الفشل والوصول الى حلول تساهم في نجاح هذا القطاع لبناء اقتصاد متنوع.

أسباب اختيار الموضوع:

➤ الأسباب الموضوعية:

اتفاق الباحثين والاقتصاديين والحكومات على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاوالاتية للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية

فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالرغم المجهودات المبذولة ويتضح ذلك من خلال معدلات الوفيات التي يتم تسجيلها كل سنة مما أدى الى التشكيك في مدى نجاعة اليات الدعم وضرورة الانتقال الى مسار جديد لتدارك التعثر المقاوالاتي من خلال معرفة الأسباب وإيجاد الحلول التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد.

➤ الأسباب الذاتية:

تماشي الموضوع مع اهتمامات الطلبة الجامعين ورغبتهم في الانتقال من فكرة الحصول على وظيفة الى الريادة مع خوفهم من المخاطرة.

الميل الشخصي للتعلم في مجال المقاوالاتية لمساعدة الشباب في انشاء مؤسساتهم

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- محاولة البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية باستعراض الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة بينهما من خلال اسهامات الباحثين في هذا الموضوع.
- ابراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الإجراءات الحكومية المتمثلة في أنظمة وهياكل الدعم الحكومي
- تشخيص بيئة الاعمال في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الاعمال العالمي وكذلك عرض اهم معوقاتها.
- تسليط الضوء على البحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي في الجزائر وذلك بالتحليل العام لأهداف هياكل الدعم والتركيز على ظاهرة تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدارك الأسباب وراء هذا الفشل.
- أدوات الدراسة:** لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته قمنا بجمع البيانات والمعلومات بالاعتماد على العناصر التالية:
- المراجع باللغة العربية والأجنبية والتي تتمثل في: الكتب، المجلات، الجرائد، المقالات، الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، ومواقع الانترنت الرسمية.
- القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع
- التقارير والاحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام الباحثين في الجزائر، وبالالتجاء للحديث عن المقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات وبالتحديد البحث في عوامل اخفاق هذه المقاولات فانه يعتبر حديثا نوعا ما، حيث نجد ان عدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث محدودة جدا، لكن لا يمكن النفي ان هناك دراسات تقترب من دراستنا الحالية والتي سنعرضها كدراسات سابقة وهي:

-دراسة فارس طارق: بعنوان دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2018.

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على العراقيل والمعوقات التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة تقييم سياسات ترقية القدرة التنافسية للوقوف امام مواطن القوة والضعف في هذه السياسات المنتهجة، وتوصلت الدراسة الى ان الاهتمام بترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يجب ان يقتصر فقط على الجانب التنظيمي، من خلال توفير الهياكل المشرفة على هذا النوع من المؤسسات فقط، بل يحتاج الى توفير المناخ المناسب لهذه المؤسسات وذلك من خلال توفير منظومة متكاملة من الناحية القانونية والتنظيمية والتمويلية.

-دراسة محمد قوجيل: بعنوان دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي وتقييم البيئة الاقتصادية والتشريعية وتحديد الإيجابيات والنقائص بغرض الوصول الى مناخ أعمال مشجع للنشاط المقاولاتي وتشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر لضمان فعاليتها وبالتالي نجاح واستمرارية المؤسسات الناشئة وتحقيق أهدافها، كما أظهرت الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر حيث توصلت إلى أن المقاولاتية تواجه قيودا كبيرة في الجزائر، من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي، البيروقراطية والفساد الإداري، إشكالية التمويل وضعف النظام المالي، المهارة او التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع.....

-دراسة لفقير حمزة: بعنوان روح المقاولاتية وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريج-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2017.

هدفت هذه الدراسة الى التطرق لاهم الأبحاث والدراسات المعالجة لمفهوم المقاولاتية وذلك من اجل توفير خلفية نظرية ملائمة للدراسة والاسهام في سد النقص الموجود في هذه الدراسات باللغة العربية، والتعرف على مدى ادراك منشئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقائمين على مرافقتهم ودعمهم لماهية الروح المقاولاتية وعناصرها، وحصر أهم السمات المقاولاتية تأثيرا على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونجاحها، وقد توصلت الدراسة الى ان كل اليات الدعم والمرافقة التي اوجدتها الدولة بالرغم من كل التسهيلات لم تستطع ان توجه الشباب لإبداع أفكار جديدة ووضعها ضمن نماذج اعمال قابلة للنجاح في عالم الاعمال، وبالتالي يتضح جليا ان مشكل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتخطى مجرد كونه مشكلا تقنيا متعلقا بمصادر التمويل او الإجراءات البيروقراطية لإنشاء مؤسسة بل هو في الواقع اشكال تتداخل فيه العديد من المتغيرات الثقافية والنفسية المتعلقة بإيجاد الافراد الذين يمتلكون المؤهلات التي تمكنهم من الابداع والمخاطرة.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

دراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في الجزائر مع محاولة البحث في عوامل اخفاق هذه المقاولات رغم الارتفاع المستمر لأعدادها، وذلك لصياغة استراتيجية تساهم في تدارك هذا التعثر.

حدود الدراسة:

ترتكز حدود الدراسة على ما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** هي عبارة عن دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في الجزائر

✓ **الحدود الزمانية:** الفترة من 2003 الى 2019.

المنهج المستخدم:

للوصول الى إجابة عن التساؤل الرئيسي وإثبات صدق الفرضيات او خطاها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لأنه يتلاءم مع طبيعة الموضوع، من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج دقيقة.

صعوبات الدراسة:

نقص الكتب التي تتناول مواضيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا أسباب إخفاق المقاولاتية ما دفعني إلى توظيف المقالات والمجلات لدراسة مسار الجزائر في هذا المجال.

عدم توفر الاحصائيات المتعلقة بنهاية السداسي الثاني لسنة 2019 والسداسي الأول لسنة 2020.

حدوث تغييرات جذرية فيما يتعلق بالجانب التطبيقي بسبب عدم الالتحاق بالوكالة المقرر اجراء تربص فيها نتيجة الظروف الصحية ما ساهم في خلق الكثير من الصعوبات.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة وقد كانت موزعة على النحو الاتي:

الفصل الأول: الادبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث: في المبحث الأول تم التطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاشكال ومصادر التمويل، في المبحث الثاني تطرقنا الى مفهوم المقاولاتية، المركبات الأساسية والنماذج المفسرة لها. اما في المبحث الثالث حاولنا معرفة علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفكر المقاولاتي، مقومات نجاحها وهل المقاوله موهبة ام مكتسبة.

الفصل الثاني جاء بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية في الجزائر

وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث: في المبحث الأول تم التطرق الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعرض مفهومها ومراحل تطورها، في المبحث الثاني تطرقنا الى هياكل الدعم وأنظمة التحفيز والاليات المساعدة في الحصول على التمويل البنكي، والاليات المستحدثة لإنعاش الاقتصاد المحلي، اما

في المبحث الثالث الذي اندرج بعنوان المقاولاتية في الجزائر تطرقنا فيه الى مجالات الدعم المقاولاتي الحكومية وبيئة العمل في الجزائر بالإضافة الى العراقيل التي تواجهها.

اما الفصل الثالث والذي جاء بعنوان: بحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي في الجزائر

تم تقسيمه الى ثلاث مباحث: في المبحث الأول تطرقنا إلى عوامل الفشل المقاولاتي في الجزائر من خلال التحليل العام لعدد المشاريع الممولة من طرف هيئات دعم المقاولاتية، وضعية التشغيل المستحدثة وتوزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية وقطاع النشاط. وفي المبحث الثاني قمنا بمسح رقمي للمؤسسات المتلاشية والمتعثرة في الجزائر

من خلال احصاء وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مسح عام لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسح لتلاشيها حسب قطاع النشاط والمناطق الجغرافية.

اما في المبحث الثالث قمنا بوضع الحلول الممكنة والاستراتيجيات المحتملة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من ناحية المقاول ومن ناحية المؤسسات.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية حول
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والمقاولاتية

تمهيد:

أدت التكتلات الاقتصادية بالمستثمرين وحتى رجال الأعمال إلى التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمتاز بالتحول و التغير، بعكس الهياكل و المؤسسات الضخمة التي تنهار بمجرد حدوث أزمة ترتبط بنشاطها، وقد راهنت العديد من الدول من أجل التوجه نحو هذا القطاع بقوة كي يساهم في التنمية الاقتصادية باعتبارها ناشطة في السوق، وبالتالي المنافسة مع المؤسسات الأخرى وفق مصطلح التعاقد من الباطن الذي يقصد به تغير الاستراتيجية الصناعية في العالم في إطار المقاولاتية التي تجمع بين الأنشطة و تقدم على الاهتمام بها وتلبية الاحتياجات والرغبات وإنشاء منشأة وفق مبدأ الإبداع انطلاقا من فكرة ريادية.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم، الأشكال، مصادر التمويل:

تضاربت الآراء حول إعطاء مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن هناك إجماع حول الدور الإيجابي الذي تؤديه نظرا لأهميتها التي برزت في معظم الدول التي اتخذتها كآلية اقتصادية من خلال الربح الذي تحققه، وقد اتخذت هذه المؤسسات عدة أشكال وتصنيفات يتم تمويل كل منها عن طريق مصدرين هما: مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية والتي سنتعرف عليها في هذا المبحث:

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعريفات المختلفة، الخصائص، الأهمية:

انفردت كل دولة بتعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الوجهة التي تراها أنسب للرفع من معدلات النمو وتطوير اقتصاداتها حيث تتميز هذه المؤسسات بخصائص تميزها عن نظيرتها المؤسسات الكبيرة، ناهيك عن الأهمية التي تمتاز بها بالرغم من اختلاف التعريف بها، ويعتبر السبب الرئيسي الذي أدى إلى هذا الاختلاف هو المعايير المحددة لها.

أولا: تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتطرق إلى تعريف بعض الدول الأجنبية ثم الدول العربية وفي الأخير تعريف بعض الهيئات والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع السبب في اختلاف هذه التعاريف إلى وجود نوعين من المعايير وهي:

المعايير الكمية و النوعية⁽¹⁾:

ان التنوع في شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصعب من مهمة الباحث في إيجاد تعريف دقيق وواضح ونلمس هذا النوع من خلال ثلاث مستويات:

- **على مستوى الحجم:** لأن تحت هذه التسمية تجتمع مؤسسات ذات أحجام مختلفة، فهي تضم من عامل واحد إلى 250 عامل.
- **على مستوى السوق و المنتج:** فالمؤسسة الصغيرة المتواجدة في السوق المحلي تختلف عن المؤسسة المتخصصة التي تعمل في قنوات دولية.

¹ عامر حبيبة. (2016 - 2017). " دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية - دراسة

حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص: 30.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

- على مستوى الشكل القانوني المعتمد: فيلى جانب المؤسسة المستقلة أو الحرة توجد أشكال أخرى كشركة التضامن وشركة المساهمة. وأمام هذا التنوع الاقتصادي والقانوني تجب الإشارة إلى أهم المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة والتي تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المعايير النوعية	المعايير الكمية
المعيار التنظيمي:	عدد العاملين
الجمع بين الملكية والإدارة	حجم رأس المال المستثمر: هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر
قلة مالكي رأس المال	كمية وقيمة الانتاج
صغر حجم الطاقة الإنتاجية	رقم الأعمال: ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
التركيز على السوق المحلية	
الحصة السوقية	
الاستقلالية	
الملكية	
التكنولوجيا المستعملة	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: عامر حبيبة. (2016-2017). ص-ص: 30، 32.

1- تعريف الدول الأجنبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها⁽¹⁾: " تلك التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، ولا يمكن لها أن تسيطر بأي حال من الأحوال على مجال العمل الذي تنشط فيه، كما نظم قانون 1953 إدارة هذه المؤسسات اعتمادا على معيارين هما المبيعات وعدد العمال. وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفق معيار عدد العمال كما يوضحه الجدول التالي:

¹ نبيل جواد. (2007). "إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، ص: 74.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

الجدول رقم 1-2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية
وفق معيار عدد العمال:

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغرى	من 01 إلى 09 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 199 عامل
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى 499 عامل
مؤسسة كبيرة	أكثر 500 عامل

المصدر: ياسر عبد الرحمان و براشن عماد الدين. (2018). ص:218.

1-2-تعريف اليابان:

ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط⁽¹⁾، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-3: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الاقتصادي	أقل من 100 مليون	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون	50 عامل أو أقل

المصدر: زويتة محمد الصالح. (2006-2007). ص:05.

1-3-تعريف الاتحاد الأوروبي⁽²⁾:

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي بادرت بمحاولة لوضع تعريف موحد ومعترف به إقليميا من طرف الدول الأعضاء، وهو يعتمد على عدد العمال، ورقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية والشكل القانوني لها كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ زويتة محمد الصالح. (2006-2007)، "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 05.

² عبد الرحمان كساب عامر. (2016). "جسور التنمية -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -"، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص:

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

الجدول رقم 1-4: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 2003:

المعيار الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي بالمليون يورو	مجموع الميزانية السنوية بالمليون يورو	معيار الاستقلالية
مؤسسة متناهية الصغر	> 10	> 2	> 02	مؤسسة تمتاز بالاستقلالية
مؤسسة صغيرة	> 50	> 10	> 10	في سير العمل
مؤسسة متوسطة	> 250	> 50	> 43	

المصدر: عبد الرحمان كساب عامر. (2016). ص: 22.

2-تعريف الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد العديد من الدول العربية على أكثر من معيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنحصر في أغلبها على عدد العمال ورأس المال المستثمر⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح تعريفات ثلاثة دول عربية كالتالي:

الجدول 1-5: تعريفات دول عربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال المستثمر
سلطنة عمان	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	أقل من 10 عمال ما بين 10 عامل إلى 100 عامل	أقل من 50 ألف ريال ما بين 50 إلى 100 ألف ريال
مصر	المؤسسة الصغيرة	أقل من 10 عمال	رأس المال ما بين 50 إلى مليون جنيه
السعودية	مؤسسات صغيرة مؤسسات متوسطة	ما بين 1 إلى 20 عامل ما بين 21 إلى 100 عامل	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال

المصدر: فارس طارق. (2017-2018). ص: 23.

¹ فارس طارق. (2017-2018). " دور ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص: 22.

3-تعريف بعض الهيئات والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1 تعريف البنك الدولي⁽¹⁾: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين

ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

أ- المؤسسة الصغيرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج- المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشرط ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

3-2 تعريف لجنة الأمم المتحدة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾:

في الدول النامية: على أنها كل مؤسسة يعمل فيها.

- من 15-19 عامل مؤسسة صغيرة.

- من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة.

- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

أما بالنسبة للدول الصناعية: فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 05-99 عامل مؤسسة صغيرة.

- من 100-499 عامل مؤسسة متوسطة.

- أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة.

¹ سامية عزيز. (2011). "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، ص: 78، 79.

² شوان قادة. (2013). " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل -دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر ووهران-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص: 18.

4-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾:

جاء في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر لسنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.

نلاحظ أن كل دولة اعتمدت على معيار معين في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين أن هناك دول اتخذت من المعيارين النوعي والكمي في التعريف.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغير والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها من غيرها تتمثل في:

يتمتع هذا النوع من المؤسسات بمرونة عالية و القدرة على التغير، هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة، ذلك أنها تملك جهازا إداريا و تنظيميا أكبر يجعلها أقل قدرة على تحسين الأخطار و الأخطاء لمعالجتها، فهذه الميزة مهمة بل تكون أحد أسباب الانتشار الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾.

تعزيز الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في تعزيز الصادرات، حيث نجد أن في البلدان المتقدمة تساوي حجم صادرات هذه المؤسسات مع المؤسسات الكبيرة حوالي 30 % من الصادرات أما بالنسبة للدول النامية فإن حصة المساهمة في تعزيز الصادرات تتراوح ما بين 40 إلى 50 % من الصادرات أكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة.

انخفاض وفرات الحجم و أهمية الاستفادة من وفرات التجمع: تنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نتيجة لانخفاض الطاقة الإنتاجية و حجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة الاستفادة من وفرات التجمع⁽³⁾.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون التوجيهي رقم 01 -18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق

2019/12/19 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 4، ص: 05.

² بن عزة هشام. (2011-2012). "دور القرض الايجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة"،

رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، ص: 22.

³ عثمانية رؤوف. (2000-2001). "التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 40، 41.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

سهولة التأسيس: تتميز بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.

الملكية و الإدارة: يغلب عليها نمط الملكية الفردية مما يؤدي إلى ارتباط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بالملكية⁽¹⁾.

الاستقلالية في الإدارة⁽²⁾.

محدودية متطلبات التكنولوجيا و التوسع والتحديث⁽³⁾.

الاعتماد على الخدمات المحلية والإقليمية⁽⁴⁾.

ثالثاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁾: تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور بالغ الأهمية في الاقتصاديات النامية والمتقدمة فهي تعد من أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كل دول العالم، ويمكن عرضها على النحو التالي:

-توفير مناصب الشغل: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتوسط أكثر من 97% من المؤسسات، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العمالة الموظفة في بعض الدول المقدمة والنامية لسنة 2009.

¹ خلود رائد يوسف زنديق. (2017). "دور المشروعات الصغيرة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ص: 70.

² عبد الحميد مصطفى أبو ناعم (2002). "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص: 12.

³ بن حراث حياة. (2012-2013). "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص: 21.

⁴ مصطفى يوسف كافي. (بدون سنة). "اقتصاديات البيئة"، دار رسلان، ص: 198.

⁵ فارس طارق. (2017-2018). مرجع سابق، ص: 35، 36.

الجدول رقم 1-6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول لسنة 2009:

الدولة	المساهمة %
فرنسا	61.4 %
اليابان	70.2 %
الولايات المتحدة	55.8 %
دول الاتحاد الأوروبي	67.4 %
الصين	74.5 %
سنغافورة	51.8 %

المصدر: فارس طارق. (2017-2018). ص:37.

-تنمية الصادرات⁽¹⁾: تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تجاوزت حصتها من الصادرات عام 2000 تقريبا 50% في إيطاليا ، و بين 40% و 46 % في الدانمارك و سويسرا و 30 % في فرنسا، النرويج و هولندا، و تشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية و تصل إلى 40 % في كوريا و بلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين، و ترتفع هذه الحصة إذا تضمنت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما في حالة الإحصاءات الجزء من صادرات المنشأة الكبيرة التي تم التعاقد عليه من الباطن مع الصادرات من السيارات.

زيادة الناتج الداخلي الخام⁽²⁾: يتضح ذلك من خلال النتائج المحققة على مستوى الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية و المغرب العربي المتمثلة في تونس و ذلك من خلال النسب المبينة في الجدول الآتي :

¹ سليمان بوفاسة وموسى سعادوي. (2015). "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة -دراسة عن ولاية المدية-"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، ص: 46.

² عبد الحق بوقفة وعبد الله مايو. (2018). "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، العدد 12، ص: 23.

الجدول رقم 1-7: نسب النمو في الإنتاج الداخلي الخام PIB لعدة دول لسنة 2016

الدولة	نسب النمو في PIB
ألمانيا	1.94
أستراليا	2.80
الو م أ	1.50
الصين	6.70
الهند	7.11
بريطانيا	1.80

المصدر: عبد الحق بوقفة وعبد الله مايو. (2018). ص: 24.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لتنوع الأنشطة التي تعمل في مجالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنواعها نجد أنها تنقسم إلى عدة أشكال كمايلي:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى⁽¹⁾:

1-1- المؤسسة العائلية: ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشأ من مساهمة الأفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية بالسوق وبكميات محدودة.

1-2 المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو منتجات نصف مصنعة لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك المؤسسة التقليدية باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري، وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

¹ مشري محمد الناصر. (2008-2011). "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة ولاية تبسة-)", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 13.

1-3- المؤسسة المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديثة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

وتنقسم إلى المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية، المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة والمؤسسات المنتجة لسلع التجهيز.

2-1- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: حيث يتركز نشاط هذه المؤسسة على التصنيع كتحويل المنتجات الفلاحية و منتجات الجلود و الأغذية والنسيج⁽¹⁾.

2-2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة⁽²⁾: يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في: تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم.

2-3- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج و تصليح و تركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما⁽³⁾:

3-1- مؤسسة غير مصنعة: وهي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي) و النظام الحرفي (عمل في المنزل، ورشات حرفية) و يعد الإنتاج العائلي أقدم من حيث التنظيم، أما التنظيم الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص و يكون في الغالب يدوي لإنتاج السلع حسب طلبيات الزبائن.

¹ برنو نور الهدى. (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز العربي للديمقراطي. <http://democratrice.de/?p=40830>, le 28/01/2020 a 17 :50 h

² زويتة محمدالصالح. (2006-2007). مرجع سابق، ص: 13.

³ قشيدة صوراية. (2011-2012). " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات " فيناليب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 26.

3-2- مؤسسة مصنعة: وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلية (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة، مصنع صغير و نظام التصنيع (مصنع متوسط ،مصنع كبير)، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة و يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقيد العملية الإنتاجية و كذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

4-المقاوله من الباطن⁽¹⁾: يلجأ المقاول إلى المقاوله من الباطن في المقاولات الكبيرة، حيث تتعدد الأعمال وتشعب، فيعتمد المقاول الأصلي لمقاولين من الباطن، إذا كان العمل بناء مثلاً بالأعمال الصحية، و بالتجارة وبالبلات و بالبياض و بغير ذلك من الأعمال المختلفة التي تشمل عليها المقاوله، ويقوم المقاول الأصلي بالتنسيق بين أعمال المقاولين من الباطن.

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر التمويل: هناك مصدرين من خلالهما يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: مصادر التمويل الداخلي: تتمثل مصادر التمويل الداخلي في:

1- المدخرات الشخصية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية، وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث و التدريب ومتابعة الأسواق و مساهمة تطورات الإنتاج إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي ويمكن حصر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية⁽²⁾.

2-التمويل الذاتي⁽³⁾: يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، و هو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون، وتنفيذ الاستثمارات و زيادة رأس المال العامل، وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذات المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوة الإصدار المتعلقة بحصص

¹ أشرف أحمد عبد الوهاب وإبراهيم سيد أحمد. (2018). "عقد المقاوله في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء"، دار العدالة للنشر والتوزيع، ط1، ص: 115.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2016). "إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، ص: 319.

³ قشيدة صوراية. (2011-2012). مرجع سابق، ص: 79.

المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي يمكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية، او عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاك والمؤونات.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي: ينقسم هذا النوع من المصادر إلى نوعين: مصادر التمويل المباشرة ومصادر التمويل غير المباشرة.

1- التمويل المباشر: يعبر عن الحالات التي تكون فيها العلاقة مباشرة بين أصحاب الفئاض و أصحاب العجز (المدخرين و المقترضين)، دون اللجوء إلى وسيط مالي بنكي أو غير بنكي⁽¹⁾، ويمكن تقسيم التمويل بما يشير إلى:

1-1- تمويل غير رسمي: و هو ذلك التمويل الذي يتم الحصول عليه من جهات غير رسمية كالعائلة، الأصحاب، الموردون، مدير الرهانات، جمعيات الادخار و الائتمان... الخ.

1-2- تمويل رسمي: و يشمل أساسا التمويل عن طريق أسواق المال، حيث أن التمويل عن طريق هذه الأخيرة يستوجب التقاء أصحاب الفئاض و أصحاب العجز لإجراء التفاوض وتحديد شروط إتمام عملية التمويل ليتم بعدها إصدار سندات أولية (مباشرة) من طرف أصحاب العجز، يقوم بشرائها أصحاب الفئاض مقابل المبلغ المتفق عليه، و يعرف هذا النوع من السندات بسندات الدين، كما يستطيع أصحاب العجز إصدار سندات ملكية تعرف بالأسهم و هو "عبارة عن صك يمثل حصصا متساوية في ملكية رأس مال الشركة المساهمة و يقبل التنازل عنه"⁽²⁾، ويكتتب فيها من تناسبه الشروط التي صدرت بها.

2- التمويل غير المباشر: بما أن التمويل المباشر يكون دون اللجوء إلى وسيط مالي بنكي أو غير بنكي فإن التمويل غير المباشر يكون عن طريق الوساطة أي أنه قد يكون بين أصحاب العجز وأصحاب الفئاض، ويكون كذلك مؤسسات مالية بنكية وغير بنكية، كما أنه يحمل مخاطر لكنها أقل مقارنة بالأسواق المالية وتتمثل فيما يلي:

¹ كروش نور الدين وسوارمة مريم وجلاية علي. (2018). "واقع تمويل السوق المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص: 95.

² عبد الله سليمان الجريش. (2018). "تداول الأسهم في السوق المالية -دراسة تأهيلية مقارنة -"، مكتبة القانون والاقتصاد -الرياض-، ط1، ص: 46.

2-1 القروض: تشكل عملية القرض كل عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر⁽¹⁾ وتنقسم إلى نوعين:

2-1-1-2 القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال:

هي قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية، وبالتحديد قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحويل⁽²⁾، يضمن تسديد قرض الاستغلال والذي عموماً تبلغ مدته سنة بواسطة الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة الاستغلال (يمكن تمديد قرض الاستغلال إلى سنتين)، وعلى ذلك يهتم البنك بالهيكل المالي للمؤسسة وملاءمتها على المدى القصير، ومنه فإن نسب الهيكل هي الأساس المعتمد عليه في عملية التحليل الخاصة بهذا النوع من القروض.

2-1-2-2 القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار: وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل⁽³⁾.

3- عقد تحويل الفاتورة "الفاكتورينغ": هو عبارة عن آلية تستخدمها منشأة الأعمال من أجل الحصول على قيمة فواتيرها الآجلة وكذا الحصول على خدمات أخرى من مؤسسة مالية متخصصة، تتولى عملية تحويل قيمة هذه الفواتير الآجلة وتحمل مخاطر عدم الدفع مقابل عمولة يتفق عليها⁽⁴⁾.

4- رأس المال المخاطر: شركات رأس المال المخاطر⁽⁵⁾ هي هيئات تمويلية للمشروعات الناشئة أو المتعثرة والتي لاقت رفضاً من قبل طرق التمويل التقليدية، وتتميز بدرجة مخاطرة عالية، بحيث تعمل على تقديم العون اللازم لتحسين فعاليتها، كما أنه إلى جانب الدعم المالي الذي تقدمه هذه المؤسسات فإنها تقدم خبراتها الفنية للاجئين إليها والذين يعتبرون شركاء لها، ومن ثم تقوم شركات رأس المال المخاطر على مبدأ المشاركة والإقراض و تعمل على تحقيق الربح الرأسمالي في الأجل المتوسط و القيمة المضافة للمؤسسة.

¹ طلعت أسعد عبد الحميد. (1998). "الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة"، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، ط1، مصر، ص: 128.

² أحلام منجي. (2006-2007). "تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك - دراسة حالة شركة الأشغال العامة و الطرقات-"، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة -، الجزائر، ص: 55.

³ كروش نور الدين وسوارمة مريم وجلاية علي. (2018). مرجع سابق، ص: 96.

⁴ أحمد بوراس. (2008). "تمويل المنشأة الاقتصادية"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية، الجزائر، ص: 112.

⁵ هالم سليمة. (2016-2017). "هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة تقييمية للفترة (2004-2014)-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 105.

5- صيغ التمويل الإسلامية: هناك العديد من البدائل التمويلية المتاحة من قبل البنوك الإسلامية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تلبي لهم احتياجاتهم المالية بمختلف أنواعها وأحجامها، وتكون خالية من معدلات الفائدة بخلاف البنوك التجارية التي تعتمد عليها في منح القروض، وكون أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئين يجدون صعوبة في تحمل هذه التكاليف⁽¹⁾.

ويعرف التمويل الإسلامي على أنه "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترجاع من مالكةا إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تتيحه الأحكام الشرعية".
تساهم هذه الصيغ المختلفة في تقديم الدعم الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما اختلفت مصادرها من داخلية وخارجية.

المبحث الثاني: المقاولاتية، المفهوم، المركبات الأساسية، النماذج المفسرة للمقاولاتية:

اجتاحت المقاولاتية دول العالم وأصبح المحيط الاقتصادي يعتبرها ركيزة أساسية يتم فيها تجسيد أفكار الشباب على أرض الواقع وتنمية قدراتهم على الإبداع والابتكار والتجديد والخروج بأفكار جديدة تجسد في شكل مشروعات ترفع من وتيرة التنمية وستعرف على بعض أساسيات المقاولاتية في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية: استحوذت المقاولاتية على اهتمام العديد من الباحثين مما أدى إلى تعدد وجهات النظر حولها وسنحاول التعرف إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بها:

أولاً: تعريف المقاولاتية: تعرف المقاولاتية حسب تصورات متعددة نذكر منها:

عرف (alainfayolle.2005) المقاولاتية على أنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي تواجد خطر وتدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير، وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"⁽²⁾.

حسب (Hernandez. 2001) أن "Mrcl mauss عرفها أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في أشكال مختلفة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة"⁽³⁾.

¹ هالم سليمة. (2016-2017). المرجع نفسه، ص: 95.

² Alain Fayolle.(2005). « Le Métier De Créateur D'entreprise », Edition D'organisation, Paris, P :16.

³ Emile Michel Hernandez. (2001). « L'entrepreneuriat, Approche Théorique », Edition L'harmattan, Paris, P :13.

نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة، خلق فرص الإبداع و العمل على تنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج و خلق قيمة مضافة "(1).

كما تعرف على أنها الآلية التي تقود الناس إلى النظر في امتلاك مؤسسة أو نشاط تجاري خاص كخيار وظيفي عن طريق اقتراح خطط عملية ليصبحوا رجال أعمال قادرين على بداية و تطوير أعمالهم التجارية أو إنشاء مؤسسة(2).

ثانيا: أهمية المقاولاتية(3):

إذا كانت المؤسسة الصغيرة تمتلك أي نوع من التفوق في الإنتاج فإنها تستطيع أن تتخصص في نشاط محدد بصورة دقيقة، وتستطيع حتى السيطرة على هذا المجال مما يعطيها أولوية مقارنة مع المؤسسة الكبيرة يمكن أن تتحقق في بعض النشاطات من بينها إنتاج قطع الغيار، التركيب، التصليح.

كما أن قلة الطلب على المنتج وضيق الأسواق يعطي الأفضلية للحجم الصغير بل يعتبره ضرورة، لأن الحجم الأمثل لظهور اقتصاديات السلم الذي تعتمد عليه المؤسسات الكبيرة لا يتحقق للمؤسسة إلا بوجود طلب كاف في السوق.

خصوصية الطلبات التي تفرض على المؤسسة تقديم منتجا مكيفا معها، والذي يتم إنتاجه وفق شروط خاصة لا يمكن أن تحققها المؤسسة الكبيرة ذات الإنتاج الموجه للاستهلاك الجماهيري.

إضافة إلى خصوصية بعض الاحتياجات تتطلب تميزا واختلافا كبيرا للمنتجات، عادة ما يكون هذا السبب نوعية المواد الأولية المستعملة، يد عاملة كبيرة أو قيمة مضافة مما يسمح للمؤسسة الصغيرة بالتفوق في العديد من المجالات.

التقدم التقني يشجع هو الآخر على ظهور شرائح من السوق تسيطر عليها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فظهور نشاط جديد ناتج عن التقدم التكنولوجي يشكل مصدرا لفرص عديدة ومفاجئة.

¹ بلال خلف السكارنة. (2011). "الإبداع الإداري"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، ص: 94.

² مريم زغلامي. (بدون سنة). "تقييم اليات دعم المقاولاتية المحلية مع الإشارة إلى الآليات الممولة في ولاية تبسة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ريان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 36، ص: 145.

³ دباح نادية. (2011-2012). "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 13، 14.

المطلب الثاني: المقاولاتية، المركبات الأساسية:

تعتبر المقاولاتية ظاهرة معقدة تتفاعل فيها الكثير من العوامل الشخصية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾، والمؤسسية تتفاعل فيما بينها بشكل ديناميكي لتحقيق النجاح المقاولاتي، ويمكن التعبير عن هذه العوامل من خلال ثلاث مركبات أساسية من أجل فهم الظاهرة الديناميكية للمقاولاتية، هذه المركبات تتمثل في المقاتول (من و لماذا؟)، المسار المقاولاتي (كيف؟)، و السياق العام للفعل المقاولاتي (أين و متى؟).

أولاً: المقاتول، الفاعل الرئيسي في المقاتولة:

1-تعريف المقاتول:

يعتبر (J.b.say .1803)⁽²⁾ من أوائل المنظرين لهذا المفهوم، إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع و تنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة.

كما عرف (SHUMPETER .1935)⁽³⁾ المقاتول هو رجل الاعمال والمبتكر الذي يجلب دمارا ابداعيا ويساهم في ديناميكيات النسيج الاقتصادي، وهذا يتطلب استبدال الأنشطة القديمة بأنشطة جديدة من خلال خلق قيمة ذات اصل ابتكاري.

2-دوافع المقاتول⁽⁴⁾:

في أغلب الأحيان ما يجعل المقاتولون ينطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي في درجة أقل رغبة في امتلاك السلطة حيث أن الرغبة في الذهاب إلى البعيد تمكن من تجاوز الحواجز و المصاعب، و غالب ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة إلى كون المقاتول يفضل أن يبقى حرا في توجيهه وتسطير أهدافه و الحكم بذاته و اختيار إطار عمله و مساعدته.

¹ محمد قوجيل. (2015-2016). "دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، ص: 25.

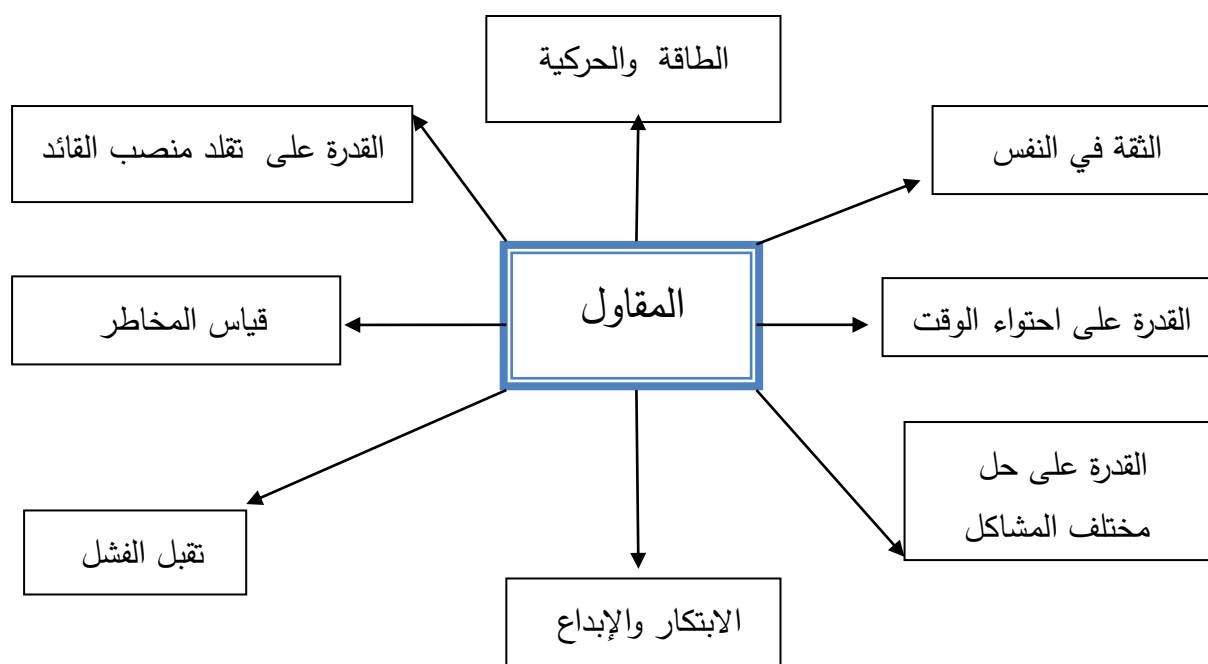
² بيبي وليد وعمار فاروق غربي و عفاف حمادي. (2017). "المسؤولية الاجتماعية و تخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية -دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة بالجزائر-"، مجلة المالية وحوكمة الشركات ، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، ص: 05.

³ Ahlem zellal. (2018). « Cours d'entrepreneuriat », office des publication universitaires, édition opu, p :09.

⁴ صندرة سايي. (2014-2015). "محاضرات في إنشاء المؤسسة"، جامعة قسنطينة ، عبد الحميد مهري، الجزائر، ص: 9، 10.

3- القدرات الذاتية للمقاول: سنلخصها في المخطط الآتي:

المخطط رقم 1-1: القدرات الذاتية للمقاول



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندرة سايبى. (2014-2015). ص:9، 10.

ثانيا: المسار المقاولاتي (LE PROCESSUS):

أصبح من الصعب التمييز بين المسار المقاولاتي من وجهة نظر المقاول ومن وجهة نظر المؤسسة ومن وجهة النظر الحوارية كالتالي:

1-المسار المقاولاتي من وجهة نظر منشئ المؤسسة (المقاول):

تمثل أعمال (SHAPEROA.1975.1983) إلى غاية اليوم مرجع أساسي فيما يخص المقاول، يعتمد النموذج الذي أعده على أربع جوانب أساسية⁽¹⁾:

-**الرغبة في الفعل**: الرغبة هي عامل ذو طبيعة نفسية، هي مرتبطة بوجود دوافع الرغبة في المقاول أو رقابة البنية والجودة التي تترجم مدى الاستعداد تجاه إنشاء المؤسسة.

- **مصادقية الفعل**: إذا كانت المصادقية تتضمن بعدا نفسي واضحا خاصة فيما يخص الثقة بالنفس، فهي قبل كل شيء ذات طبيعة اجتماعية.

¹ محمد فوجيل. (2015-2016). مرجع سابق، ص: 34.

- إمكانية تجسيد الفعل (جدوى الفعل): هذا العنصر ذو طبيعة اقتصادية في الأساس، فهو بالأخص الذي يحدد إلى أي مدى يمكن تحقيق المشروع.

- دافعية إطلاق للفعل: معظم عمليات إنشاء المؤسسة مرتبطة بدوافع معينة، معناه أنها ناتجة عن تغير أو صدمة في الحياة المهنية للمقاول، هذه الدوافع التي تمت الإشارة لها كأساس لتشكيل الحدث المقاولاتي يمكن أن تكون إيجابية و سلبية في نفس الوقت، مطروحة من الخارج أو تنطلق من الداخل.

2-المسار المقاولاتي من وجهة نظر المؤسسة⁽¹⁾:

يتم اعتماد عملية إنشاء المؤسسة غالبا بناء على الإنشاء القانوني، أي انه يتم اعتبار أن الإنشاء الإداري و القانوني هو المؤشر على ميلاد المؤسسة، هذه الوضعية بجانب أنها الطريقة الوحيدة الممكنة لفهم المقاولاتية من الناحية الكمية لا تعتبر سوى جزء من الحقيقة المقاولاتية، هذا الاعتماد على الفعل الإداري و القانوني لإنشاء المؤسسة يسمح باستخراج بيانات ووضع مؤشرات إحصائية توضح الحقيقة المقاولاتية في مجتمع أو إقليم معين، من جانب آخر هذا الاعتماد يسمح بتنظيم متابعة هذه البيانات والمؤشرات مع الوقت بعبارة أخرى فعملية الإنشاء تسمح بالحصول على معارف متزامنة و متسلسلة عن الحقيقة المقاولاتية و هذه الأبحاث تعتبر من الطرق الأساسية في الحصول على المعلومات حول الواقع المقاولاتي.

3-من وجهة نظر الجدلية (الحوارية): الجدلية لها تأثير على حقيقة المسار المقاولاتي⁽²⁾، وهو ما يعتبر وجود أربعة حالات عامة تستند على شدة التغير بالنسبة للمقاول من جهة و من جهة أخرى على التجديد بالنسبة للبيئة و هي إعادة التشغيل، التقليد، تقييم الابتكار والابتكار والمغامرة.

ثالثا: سياق أو بيئة المقاولاتية: يتم هنا التركيز على المتغيرات المكونة للبيئة العامة والتي تتمثل في:

1- البعد الاقتصادي:

العوامل الاقتصادية هي الموارد الإعلامية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية المالية والمادية التي بدونها لا يمكن فعل أي شيء ولا يمكن تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر

¹ محمد قوجيل. (2015-2016). مرجع سابق، ص: 35.

² محمد قوجيل. (2015-2016). مرجع سابق، ص: 36.

فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة مشروع⁽¹⁾.

2- البعد الاجتماعي والثقافي:

يتم التركيز خاصة على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبينة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عامل محدد للتوجه المقاولاتي، والمقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولاتية من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المؤسسات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع.

3- البعد المؤسسي التشريعي:

هذا البعد يركز على العديد من الجوانب السياقية أهمها السياسات العمومية، النظام التعليمي والجامعات ومراكز البحث.

4- البعد الإقليمي:

تسلط الجغرافيا الاقتصادية على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين بواسطة الصدفة، وجود بنية اجتماعية، ثقافية واقتصادية هي التي تشجع وتدعم بروز هذا النشاط، إذن فأهمية الإقليم لا يمكن إهمالها بالنسبة للمقاول أو بالنسبة للمؤسسة.

هناك عوامل اجتماعية وثقافية يمكن أن تقوم بالتأثير على ميل الأفراد نحو المقاولاتية، الإقليم الذي نشأ فيه المقاولون سواء في حياتهم الشخصية أو المهنية يلعب دورا أساسيا، فالإقليم يمكن بالفعل أن يمثل قطب أساسي للجذب المقاولاتي، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمقاول المحتمل غالبا من خلال محيطه أن التربة الأساسية لتنمية شبكات الدعم لكثيرة الاستعمال في أوقات إنشاء المؤسسة.

المطلب الثالث: النماذج المفسرة للمقاولاتية:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع للاستعمال و متداول بشكل واسع في معظم البلدان ومحور أساسي للتطور ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم و يصبحوا أكثر استقلالية و مستوى معيشي أفضل⁽²⁾، وهناك 3 اتجاهات تفسر ظاهرة المقاولاتية سيتم عرضها فيما يلي:

¹ محمد قوجيل. (2015-2016). مرجع سابق، ص- ص: 38، 40، 42.

² الجودي محمد علي. (2014-2015). " نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة- "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص-ص: 11، 13.

أولاً: المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

حسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجديد و تنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وان يكون قادرا على التحكم في التغيير و مساهمته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة. كما يرى أن هذا الاتجاه أيضا عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد ويركز (Gartner.1988) أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة، و يشيد أيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

ثانيا: المقاولاتية استغلال للفرص:

يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة و يطرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي و يكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها و تحويلها إلى حقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط، و ليست هي بذاتها نقطة الانطلاق، كما يركز هذا الاتجاه فقط على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.

ثالثا: المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية (الفرد، خلق القيمة)⁽¹⁾:

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه (bruyat.1993) فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد و خلق القيمة.

الاتجاه الأول: ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة والعامل الرئيسي في الثنائية و يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته و كل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة وبالتالي المقاول هو الشخص

¹ Christian Bruyat. (1993). « Création D'entreprise, Contribution Epistémologique Et Modélisation », Thèse Doctorat, Ecole Supérieure Des Affaires, université pierre Mondés France (Grenoble), P :57.

أو المجموعة التي تهدف إلى خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلاً، والذي بدوره لم يكن لهذه القيمة أن تقدم
لدينا:

Individu ———> Création De Valeur

الاتجاه الثاني: فهو يعتبر أن خلق القيمة يكون بواسطة المؤسسة التي أنشأها الفرد، و تحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، و تؤثر بشكل كبير عليه إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، أما عن القيمة المضافة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية و الشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد عنها رضا الأطراف الفاعلة.
لدينا:

Création de valeur ———> Individu

نجد أن الاتجاهات الثلاثة المفسرة لظاهرة المقاولاتية متكاملة مع بعضها وكل عنصر يساهم في رفع الآخر، حيث تبين من خلال تداول المقاولاتية من طرف العديد من الأبحاث الدور المنوط الذي تؤديه في ساحة الريادة.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة و الكبيرة والمقاولاتية: مقومات النجاح:

يتعدى دور المقاولاتية من زيادة الإنتاج إلى إعادة التوازن للأسواق من خلال إحياء المؤسسات الفاشلة وإنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يتم فيها التخلي عن فكرة المؤسسة الكبيرة إلى مؤسسة صغيرة ومن فكرة العمل المأجور إلى العمل الحر وسنتعرف على علاقة هذه المؤسسات بالفكر المقاولاتي ومقومات نجاحها وفي الأخير رؤية حول هل المقاولاتية موهبة أم مكتسبة.

المطلب الأول: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفكر المقاولاتي:

إن وجود بيئة أعمال مناسبة يشجع على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما لو كانت تتميز بمستوى متقدم من ناحية الفكرة و أسلوب العمل مع استثمار تصاميم لمنتجات جديدة غير مألوفاً، وأفكار إبداعية تتحول من مجرد بحث إلى تفكير ثم إقامة مشروع متغير ناجح يعتمد على طريقة عمل قابلة للنمو بشكل سريع تسمى بالشركة الناشئة أو startup والتي تم تعريفها كما يلي:

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

ال startup⁽¹⁾: هو مصطلح انجليزي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية "البلد الأم للشركات الناشئة" ويتم تعريف الشركة الناشئة على أنها شركة جديدة تتميز على وجه التحديد بـ:

- ✓ إمكانات نمو قوية .
- ✓ جمع الأموال في معظم الحالات.
- ✓ مرحلة تجريبية قبل طرحها في السوق.
- ✓ خطر الفشل وموهبة معينة لريادة الأعمال.
- ✓ حرية كبيرة تمنح للموظفين للسماح لهم بالتركيز فقط على المهمة التي في متناول اليد.
- ✓ صورة من الحداثة مع صغر حجم الشركة عند إنشائها وحضور في قطاع نشاط متبكر

ويحمل مصطلح startup حسب (dansenorandsiger .2009) معاني عديدة فقد يقصد به "الصاعد أو الذي ينطلق و يشق طريقه، ويشير لتحقيق هدف معين مبتدءاً من مجرد فكرة في رأسه، كما أن هذا المصطلح أصبح يطلق أيضاً على جيل جديد من الشركات تختلف عن الشركات التقليدية في كونها تعتمد على الابتكار وأسست بناء على أفكار جديدة"⁽²⁾.

وقد أجاب (بسام و مايكل ومايكل و باتريك روبن .2018). عن السؤال التالي: من أين يمكن الحصول على الإلهام لأفكار جديدة:

"أذهب حيث يذهب الأذكى أذهب حيث تزدهر الأفكار، كن فضولياً وأحط نفسك بما يلهمك"⁽³⁾ بينما عرفها paulgraham⁽⁴⁾ في مقاله المشهور "growth" على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة ."

إن فكرة أن تمتلك شركة ناشئة وتحرر من وظيفتك أصبح كثير من الناس يتجه إليها إذ أنها تعتبر مغامرة وتضحية نحو المجهول لكن ما يدعوا إلى التفاؤل هو إمكانية الفرد في الوقت الحالي من إدارة عمله و ذلك لتوفر التكنولوجيا.

¹ Hakima Boudifa Et Sami Mellal .(2017).« Le Rôle De La Communication Visuelle Digitale Dans L'internalisation D'une Startup » , revue des sciences Commerciales ,Ecoles Des Hautes Etudes Commerciales, Numéro 01, P :36 ,37.

² Dan Senor And Saul Singer. (2009). "Start-up Nation The Story Of Israel's Economic Miracle", Hachette Book group, United States, P :09.

³ بسام الخراشي ومايكل ويلكنسون ومايكل و باتريك روبن . (2018). "من الفكرة إلى الريادة"، جبل عمان، ص: 20، 21.

⁴ بو الشعور شريفة. (2018). "دور حاضرات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد الرابع، ع 2، ص: 420.

كل هذه الأسباب: "من تطور في التكنولوجيا و الأدوات المتاحة لرغبة عدد كبير من الناس في التحرر من الوظيفة اما طلبا للحرية و الاستمتاع أكثر بالحياة أو طلبا لإدارة مشروع بأسلوبهم الخاص كل هذا تسبب في حدوث ثورة في عدد المشروعات التي تم تأسيسها حاليا⁽¹⁾.

من هنا تتحول الأفكار التقليدية للأفراد بخصوص العمل إلى أفكار ريادية، هذه الأفكار ليس من الضروري أن تملكها فئات عمرية معينة من الأشخاص فمشاركة الشباب في خلق مؤسسات هو عامل مؤكد للنجاح برغم محدودية قدراتها و ذلك لأن الاقتصاد العالمي يقود إلى الابتكار و الإبداع ، وهذا ما أظهرته بعض النجاحات الكبيرة في مجال التكنولوجيا الجديدة التي أنجزها شباب في مستقبل العمر و كمثال على ذلك وادي السيليكون و هو منطقة استثمارية تقنية أمريكية تعتبر العاصمة التقنية في العالم لاستضافتها المقرات الرئيسية لآلاف الشركات العملاقة.

و قد ظهرت عدة مفاهيم مرتبطة بالمقاولاتية تتمثل في:

الروح المقاولاتية: و هو مفهوم مرتبط بالمبادرة و النشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم ارادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغير و هؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم إتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي و التكيف مع التغير، و هذا عن طريق عرض أفكارهم و التصرف بكثير من الانفتاح و المرونة، والبعض الآخر يتعمقون و يعتبرون أن روح المقاولاتية تطلب تحديد الفرص و جمع الموارد اللازمة من أجل تحويلها لمؤسسة⁽²⁾ و يتم الخلط⁽³⁾ بين روح المؤسسة (l'esprit d'entreprise) و روح المقاولاتية (l'esprit d'entreprendre)، ويفرق المفكرون بين المفهومين، حيث يعرفون روح المؤسسة بأنها مجموعة من المواقف العامة و الايجابية ازاء مفهوم المؤسسة و المقاول أما روح المقاولاتية فهو أشمل من روح المؤسسة، فبالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط.

¹ بدون صفحة و دار نشر، « the 100\$start up »، Chris guillebeau. (2018).

تم تحميل الكتاب من الموقع: <https://download-hnman-development-pdf-ebooks-com/31839-redirect>.

² أشواق بن قدور و محمد بلخير. (2017). "أهمية نشر ثقافة المقاولاتية و إنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي بتمنغاست، الجزائر، ع 11، ص: 351.

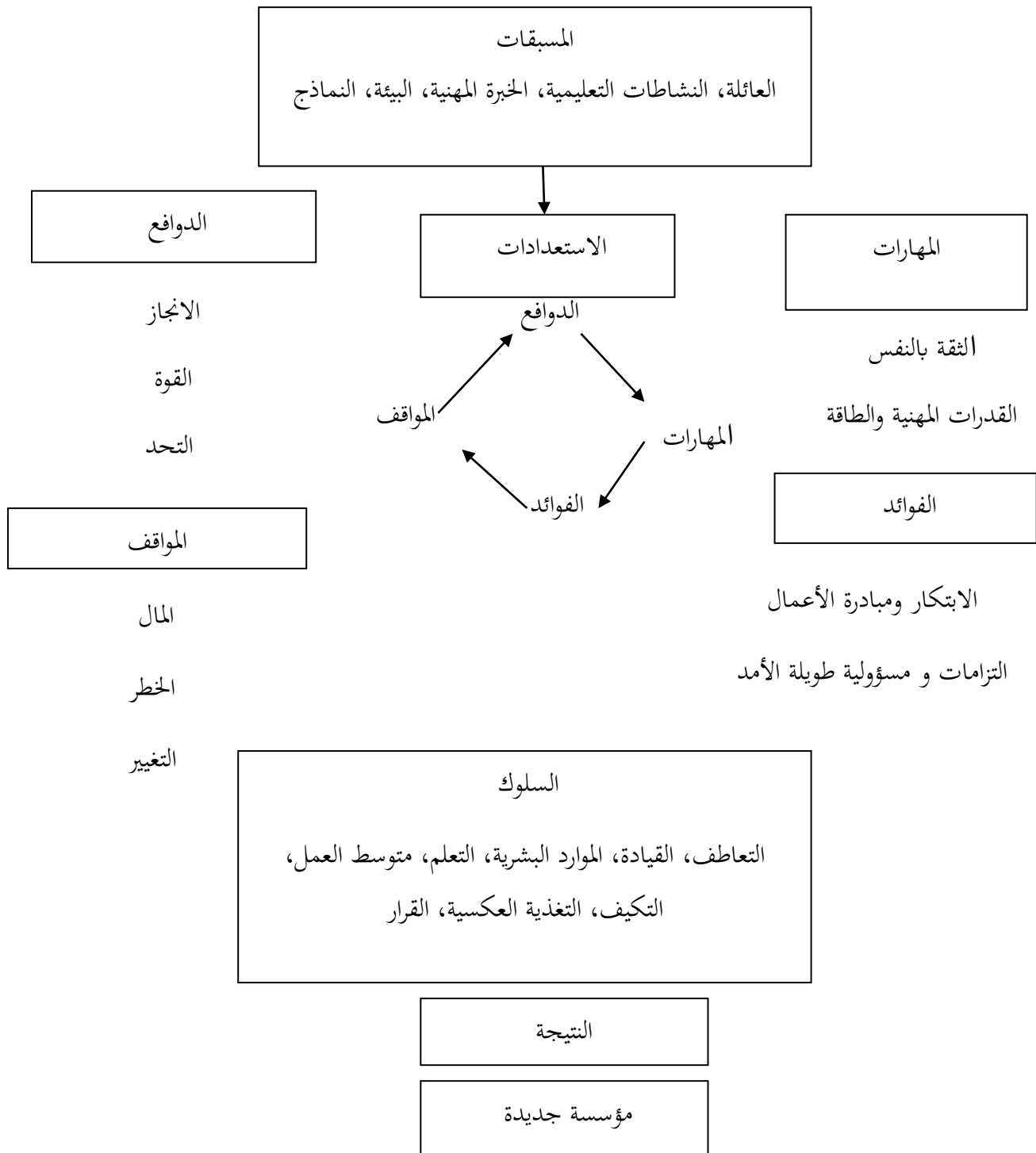
³ بو الريحان فاروق و بنون خير الدين. (2018). "دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة و الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة حل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة -دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي بميلة-"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة، الجزائر، المجلد 4، ع 1، ص : 99.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاوالاتية

الثقافة المقاوالاتية⁽¹⁾: هناك أربعة أماكن يمكن أن ترسخ فيها الثقافة المقاوالاتية وهي العائلة، الجامعة، المؤسسة و المحيط و يلخص نموذج (j p sabourin et y gasse 1989) مفهوم الثقافة المقاوالاتية في الشكل التالي:

¹ هواري معراج وفتيحة عبيدي. (2016). "دار المقاوالاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أتمودجا"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي-الاغواط-، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص: 111.

المخطط رقم 1-2: نموذج (j p sabourinet y gasse 1989) الثقافة المقاولاتية



المصدر: هواري معراج وفتيحة عبيدي. (2016). ص: 112.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مقومات النجاح: هناك عدة عوامل تساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في:

تحديد الأهداف من طرف المالك⁽¹⁾: يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة و صريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة: ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟، لماذا وجدت المنظمة؟، و ما هي أهدافها في المدى القصير؟.

إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها فإن المنظمة ستكون معاقة في نموها وازدهارها.

المعرفة الممتازة بالسوق⁽²⁾: تستطيع المنظمات الصغيرة و المتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عاملها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة و الزبائن هي السبب وراء إنجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء.

لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق أو التي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعة من الزبائن لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.

وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية⁽³⁾: إن العامل الأساسي في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات و خدمات المؤسسة وهناك طريقتان لتحديد الفرص الاستثمارية الحقيقية: الأولى و هي الأقل عملية وهي البدء باعتقاد أن السوق عادة ما يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعرا من المنتجات المنافسة وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي.

غير أن هذا الاتجاه قد يكون صعبا إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى فلن تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجاراتهم في الجودة بالذات أما بالنسبة للسعر المنخفض فقد لا تجذب المؤسسات

¹ قارة إيتسام. (2011-2012). " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي -دراسة حالة ولاية مستغانم- "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 48.

² المرجع نفسه، ص: 49.

³ مكاحلية محي الدين. (2014-2015). " تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالة وتبسة "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 -قالة-، الجزائر، ص: 69.

الصغيرة و المتوسطة ذات السعر المنخفض طبقة معينة من العملاء، أما المدخل الآخر لتحديد الفرصة الحقيقية و هو المدخل العلمي و الذي يعتمد على التعرف على السوق و احتياجاته و مدى تقبله للمنتجات و هو ما يعرف بالمدخل التسويقي، ويتطلب هذا المدخل من صاحب المؤسسة الصغيرة او المتوسطة أن يكون فكرة حول احتياجات العملاء ويعمل على تحليل البيانات التي حصل عليها من العملاء و ذلك من خلال بحوث التسويق.

وبالتالي فإن الطريقتان مهمتان ومفيدتان في تدعيم والتوصل إلى تحديد الفرصة الاستثمارية من خلال تحليل السوق يعتبر هو الأفضل.

قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص⁽¹⁾: تقدم المؤسسة و تجلب شيء جديد أو أصيل للسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين و المنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و منفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن تبدأ المؤسسة دون قدرة على الإبداع و التجديد أو تصور رؤية ريادية تستطيع أن تجسدها في أفعالها و أنشطتها المختلفة.

التقدير السليم لرأس المال و الائتمان: يتمثل عامل رأس المال المناسب في المبلغ الذي يستطيع مالك المؤسسة الصغيرة و المتوسطة استثماره فيها وكلما كان رأس المال متوافر كلما كان هذا أفضل خاصة مع العقبات التمويلية التي تعترض هذه المؤسسات، فالبنوك عادة ما تتحفظ على تمويل هذه المؤسسات نظرا لارتفاع درجة مخاطر التمويل فيها، كما أن الاتجاه نحو السوق المالي كمصدر للتمويل يتم بشكل محتشم وعلى هذا فلا بد من تحديد رأس المال المناسب بكل دقة و ذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة و بالتالي تحديد القدر المطلوب من رأس المال و المصادر الخاصة بذلك⁽²⁾.

الحصول على عاملين أكفاء و جذب مستثمرين مميزين و المحافظة عليهم: أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر ان تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار

¹ المرجع نفسه، ص: 71.

² المرجع نفسه، ص: 71.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

والتدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين و توظيفهم و الحصول على أفضل ما لديهم من قابليات وقدرات⁽¹⁾.

إن أهم عنصر يساهم في إنجاح المؤسسة هو المدير أو القائد و بالتحديد الجهد الجماعي (المتكامل) الذي يحرص على إشباع الحاجات الإنسانية و سيادة مناخ العمل الجماعي⁽²⁾.

المطلب الثالث: المقاولاتية بين المهوبة والاكتساب:

إن الفرد لا ينشأ مقاول و إنما يصبح مقاول و بالتالي فالأمر لا يتعلق بمسائل إدارية و تعليمية فقط، وإنما بمجموعة من القدرات و المهارات التي يتم اكتسابها من خلال التحلي بروح القيادة، و قد استعملت كلمة المقاول الأول مرة من طرف (montchretien,1616) وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة⁽³⁾، هذا الاستعمال لم يذكر إن فكر المقاول الذي سينجز العمل مكتسب أم لا. و قد تميزت فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي بتغيرات سياسية و اقتصادية كبيرة مست المجتمع، تجسدت في فترة التدمير الخلاق "creative destruction" انتشرت فيه تكنولوجيا أحدثت تغييرا في الهيكل الصناعي، مما أثار أسئلة حول كفاءة أداء الشركات كبيرة الحجم، نتيجة لذلك تطورت المواقف تجاه المقاولاتية والمبادرات الصغيرة الحجم (لتصبح "الصغير جميل smallisbeautiful" الجملة الأكثر جاذبية)، بالإضافة إلى أن المقاولاتية توطدت في المناهج الدراسية في كليات إدارة الأعمال الأمريكية و بين الباحثين المختصين في الإدارة⁽⁴⁾.

كما أكد (israel.m.1973) على اليقظة في استغلال الفرص في النشاط المقاولاتي، كما يؤكد أن عملية الإبداع و الابتكار في الواقع هي مشكلة تعليمية ثقافية يحصل عليها المقاول و إن كانت أساس خصائص المقاول اليقظة، إلا أنه يعتقد أن الإبداع والابتكار عملية تكتسب من التعلم⁽⁵⁾.

¹ نفس المرجع ، ص: 71.

² عبد الرحمن أحمد سيف. (2017). "وظائف القائد الناجح"، دار المعتر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص-ص: 12، 13.

³ Sophier Boutillier Et Dimitri izinidis. (1999). « La Légende De L'entrepreneur », Edition La Découverte F Syros, Paris, P:23.

⁴ نجاة شادلي. (2018). "قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر،

المجلد 11، العدد 01، ص: 296.

⁵ Israel m kirzner. (1937). "Competition and entrepreneurship", the university of Chicago press Chicago and London ,p :75

و قد أثارت إشكالية تعليم المقاوله جدلا بين الباحثين حيث اعتبر البعض أن المقاوله ظاهرة فطرية لا يمكن تعلمها، كما أوضح البعض أن التقاول لا يشكل ظاهرة فطرية طبيعية، و أن روح المقاول تشير إلى معارف، مهارات و مواقف يمكن تدريسها فهناك من يرى أن المقاوله فطرية و المقاولون موجودون يكفي فقط اكتشافهم في حين هناك من يرى المقاوله قابلة للتعليم و التعلم و قد أوضحت هذا عدة كتابات و التي أشارت إلى أن التأهيل و التعليم و التدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وأنه لا يوجد مقاولين بالفطرة المقاولاتية، فالمقاولاتية ما هي الا نظام يخضع لتعليم و التأهيل كغيره من المجالات⁽¹⁾.

هل يمكن تعليم المقاوله؟ أجاب الباحثين برفض إمكانية تدريس السمات المقاولاتية من الإبداع، الابتكار والمخاطرة بجزء من التأكيدات أن المقاولون يولدون ولا تتم تنشئتهم هو أمر مبتذل. و دافع آخرون على أنه يمكن تعليم مهارات التقاول و تكوين الأفراد ليصبحوا مستقبلين أكثر، و أنه يمكن تدريس المقاوله لمقاولين مستقبلين كما ندرس الطب لأطباء مستقبلين أو الحقوق للأفراد الذين يرغبون في أن يصبحوا محامين، و بينهم هناك باحثين يرون أن جزء من المقاوله فطري و الجزء الآخر يمكن اكتسابه من خلال التعليم، وأن كل من السمات و القدرات يمكن أن تدرس أما السمات الأقل قابلية للتدريب فهي التفكير الإبداعي واستخدام مهارات التحليل و التشخيص، فالمقاوله ليست فقط ممارسة و مجال بحث لكن مجال تعليم الذي يمكن أن تكون له آثار على المواقف، المعايير و إدراكات الطلبة حول خياراتهم المهنية " و يعكس التفكير الإبداعي متعددة الجوانب حيث أنه قدرة على إنتاج الجديد " ⁽²⁾، إلا أن الجدل حاليا تحول إلى ماذا يدرس و كيف ينبغي تدريسه.

ومع الأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية المكتسبة بطريقة سريعة جد لروح المؤسسة، أصبح الاهتمام بالنشاط التجاري كبير بالنسبة للفرد وكذا بالنسبة للحكومات والمؤسسات الدولية حيث أنها اقتصادية، ومع ذلك فقد آثار هذا التثقيف للآخرين سؤالا مثير للجدل إلى حد ما وهو ما إذا كان من الممكن بالفعل تعليم ريادة الأعمال أم لا.

¹ قايدى أمينة. (2016 – 2017). " تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر، الجزائر، ص -ص: 98، 101.

² عبد الفتاح ومحمود أحمد. (2012، 2013). " التفكير الابتكاري والإبداعي في ظل القبعات الست للتفكير "، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ص: 06.

يطرح هذا السؤال في ضوء الاعتبار من ناحية لا تعتبر ريادة الأعمال علما دقيقا بل هي مزيج من الرياضيات، الإحصاء، التسويق، الإدارة، علم النفس وغيرها.

من ناحية أخرى هناك عدد كبير من رجال الأعمال القدامى و حتى الجدد الذين نجحوا دون أن تطأ أقدامهم في الجامعات أو المعاهد المختصة، إذ لم يكن هناك شك في هذه التأكيدات، فهذا لا يمكن أن تقول أنه ليس هناك الكثير من الآخرين الذين لم ينجحوا على وجه الخصوص بجهلهم حول كيفية إعداد و تنفيذ مشروعهم الاستثماري⁽¹⁾.

¹ Oukil M-Said. (2019). « Entrepreneuriat Approche Globale Et Pratique –Lancer Votre Startup Et Devenez Entrepreneur », Office Des Publication universitaires, Edition Opu, P: 19.

خلاصة الفصل:

اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العصر الحالي العمود الفقري لأي اقتصاد في أي دولة ومهما كان وضعها الاقتصادي، سواء كانت نامية، متطورة أم في طريق النمو وحتى تكون ناجحة يجب أن تتفاعل مع التطورات الحاصلة وتتوافق مع المؤهلات والقوى والكفاءات وذلك من خلال المنافسة في عملية الإسراع بالتنمية من خلال المقاولات التي لا تتطلب استثمارات أو أموال ضخمة وإنما انطلاقاً عقلانية وهادفة من المجتمع تساهم في توسيع السوق المحلي وفتح مجال المنافسة.

الفصل الثاني:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والمقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

تبنّت الجزائر بعد عام 1988 خيار اقتصاد السوق كبديل عن النظام الاشتراكي الذي كانت تتبعه، وكان هذا الأمر لزاما عليها للتفكير في مصادر أخرى للدخل والتي من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يواجه منافسة قوية للبقاء والتكيف و المتغيرات الاقتصادية، و قد قامت الدولة بتوفير مختلف الهياكل الداعمة و الأنظمة التحفيزية لهذه المقاولات بغرض تشجيعها، لكن بالرغم من هذه المساعدات فإن هذا القطاع يعاني من ضعف شديد في بيئة أعماله.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مرت الجزائر بجملة من الإصلاحات في ظل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تحرير الأنشطة الاقتصادية وتشجيع المبادرات الفردية، فعملت على وضع اليات وهياكل تدعم هذه المؤسسات وتشجع أصحاب المشاريع من خلال مختلف أنظمتها التحفيزية، ومرافقتها للمستثمر من انطلاق النشاط إلى تأسيس المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال أدت إلى إحداث تغير على مستوى قطاعاته للتخلي عن الاقتصاد الريعي والتوجه نحو القطاع الخاص من خلال إصدار جملة من المراسيم والقوانين التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها حسب متطلبات الاقتصاد.

فالكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتكزت على معايير مختلفة، كمية العمال، رقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال⁽¹⁾. وستعرف على التعريف المتبنى في الجزائر، حيث قبل صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت هناك محاولة أو مقترح للتعريف بها على أنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسة محلية"⁽²⁾.

أما التعريف الذي تم اعتماده بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/ 17 المؤرخ في 10/01/2017 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽³⁾.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

¹ رابح خوني ورقية حساني. (2008). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، دار اترك للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص: 31.

² رابح خوني ورقية حساني، نفس المرجع، ص: 33.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2017). ص: 04.

-تشغل من (1) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايين دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.

نستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقاط الثلاثة أدناه⁽¹⁾:

1-الأشخاص المستخدمون:

عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنتي عشر (12) شهرا.

3-المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد أعتمد المشرع الجزائري في تعريفه على معيار نوعي واحد و هو الاستقلالية اما من حيث المعيار الكمي فقد أعتمد على ثلاث معايير و هي: عدد العمال، رقم الأعمال، و مجموع الحصيلة السنوية وسنلخصها في الجدول التالي حسب نوع المؤسسة⁽²⁾:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير

2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2017). المادة 05، ص: 06.

² المرجع نفسه، المواد: 8، 9، 10، ص: 06.

الجدول رقم 2-1: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نوع المؤسسة	مؤسسة صغيرة جدا	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من عامل إلى 09 عمال	من 10 عمال إلى 49 عامل	من 50 عامل إلى 250 عامل
رقم الأعمال السنوي	لا يتجاوز 40 ملين دينار جزائري	أقل من 400 مليون دينار جزائري	بين 400 مليون دينار جزائري و 4ملايير دينار جزائري
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 دينار جزائري	لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري	بين 200 مليون دينار جزائري و 1 مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المواد: 8، 9، 10، من المرجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2017). ص: 06.

يمثل هذا الجدول المعايير الكمية فقط التي اعتمدها المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى أن معيار الاستقلالية في التسيير من الضروري توفره في مختلف أصناف المؤسسات سواء كانت صغيرة جدا، صغيرة أو متوسطة.

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمراحل هي:

المرحلة الأولى (1963 - 1982): انتهجت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال النهج الاشتراكي كرد فعل على النهج الذي كان مطبقا خلال الفترة الاستعمارية⁽¹⁾، وقد كانت حوالي 98 % من متوسطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، و بعد الاستقلال أصبحت تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر⁽²⁾:

¹ الطيب داودي، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، ص: 134.

² بربور نور الهدى. (2016). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -مراحل تطورها ودورها في التنمية-"، المركز العربي الديمقراطي. <https://democratrice.de/? P40830>, 15/02/2020, 13 :52h.

- الأمر رقم 20 / 62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير ورعاية الأملاك الشاغرة.

- المرسوم رقم 62/02 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

في هذه المرحلة أعطت الدولة الأولوية⁽¹⁾ للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدود على هامش المخططات الوطنية.

المرحلة الثانية: 1982-1988:

خلال هذه المرحلة⁽²⁾ تم القيام بالعديد من التغييرات و التعديلات الهيكلية الكبرى تحت نظام الاقتصاد الموجة و المخطط، والمخططين الخماسيين 1980-1984 و 1985-1989 هما أكبر مثال للإصلاحات التي تمت لحساب القطاع الخاص حيث قد تم بالموازاة مع هذه المخططات، وضع إطار تنظيمي و تشريعي متعلق بالاستثمار الخاص و المتمثل في قانون 1982/08/21 الذي أُملى مجموعة من التدابير الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ك:

الحق في التحويلات اللازمة المتعلقة بالحصول على المعدات وفي بعض الحالات المادة الأولية، الدخول ولو المحدود إلى التراخيص العامة للاستيراد (A.G.I) ونظام الاستيراد بدون دفع، ولكن تميزت هذه المرحلة كذلك ببعض العراقيل التي حدثت من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل:

- ✓ التمويل من خلال البنوك لا يتجاوز 30 % من المبلغ الكامل للاستثمار.
- ✓ المبالغ المستثمرة محددة بـ 30 مليون دج للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) والمؤسسات المساهمة، و بـ 10 مليون دج للمؤسسات الفردية أو الجماعية.
- ✓ منع اكتساب العديد من الأعمال.

¹ مديرية الصناعة و المناجم لولاية المسيلة

<https://dim-msila.dz>, 15-02-2020, 18:50h.

² سعود وسيلة. (2015-2016). "حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص: 92، 93.

المرحلة الثالثة بعد 1988:

واجهت الجزائر صعوبات و تعقيدات كبيرة بفعل انخفاض⁽¹⁾ أسعار البترول و الذي ضرب عمق الاقتصاد الجزائري المبني على الربيع البترولي، مما دفعها الى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل في النظام الاشتراكي الذي كانت تتبعه و قد أصدرت جملة من القوانين أهمها⁽²⁾:

قانون رقم 10/90 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل لسنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض لاسيما المادة 44، وقد جاء لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة.

- المساواة بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الخاصة.
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات⁽³⁾، والذي منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة امتيازات⁽⁴⁾:

- الحرية في الاستثمار في أي مجال.
- المساواة في القطاع العام والخاص.
- تقليص تدخل الدولة.
- التخفيض من معدلات الضريبة.
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها.
- الحد الأقصى لدراسة الملفات على مستوى الوكالة هو 60 يوما.
- وبالرغم من أن هذه المرحلة عرفت تفتحاً كبيراً اتجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاءها غير أن بعض الممارسات أدت إلى ظهور نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني مثلاً:
- التركيز على الأنشطة الربحية دون التركيز على الأنشطة الأساسية خاصة الزراعة.

¹ عميروش محمد شلغوم. (2012). " دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، ط 4، ص: 225.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 18 صفر عام 1412.

³ قانون الاستثمار. (2007). الجمهورية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، ص: 01.

⁴ سعود وسيلة. (2015-2016). مرجع سابق، ص: 93.

- تقليص دور الدولة بالطريقة الخاطئة.

الى غاية 1999 بقيت الجزائر تحاول بأقصى مجهوداتها للنهوض بهذا القطاع الى ان تم اصدار قانون خاص بهذه المؤسسات والذي يعبر عن التوجه الحقيقي نحو هذا القطاع سنة 2001.

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2000 إلى 2020⁽¹⁾: عرفت هذه المرحلة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث صدر فيها مايلي:

تم إنشاء صندوق القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02 - 373 المؤرخ في 11 - 11 2002 " يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد قانونه الأساسي "، ومهمته هي ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على القروض البنكية و مشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل هذه المؤسسات. ومنذ سنة 2001 أصدرت الجزائر العديد من المراسيم والقوانين التي تعطي الشرعية للاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: القانون رقم 01 - 18 الصادر في 12 ديسمبر لسنة 2001.

وفي عام 2017 تم صدور القانون رقم 17 - 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعدل والمتمم لقانون 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001⁽²⁾.

المبحث الثاني: هياكل دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اتخذت الدولة عدة أنظمة وآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يتعلق بتحفيز الاستثمار ومنها ما تساعد على التمويل البنكي.

المطلب الاول: آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار:

تساهم هذه الآليات في استقبال وترشيد وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع أثناء جميع مراحل المشروع لخلق المؤسسات الخاصة بهم وهي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002، مأخوذ من قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنة 2002.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17 - 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادرة في 11 يناير 2017، ص: 04.

1-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)⁽¹⁾:

أنشئت بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وعملا بأحكام المادة السادسة من الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-2002 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 م، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها والذي عرفها على أنها " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ".

تتمثل مهامها في أنها⁽²⁾: تستقبل و ترشد و ترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية و الجهوية. تعلم المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت ودعائمها الترقية ومختلف الندوات لمعلومات بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وفي الخارج. إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الامتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع.

ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة الجمارك والضرائب. تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية. يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

1-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)⁽³⁾:

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المختصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، يقدم للجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي: المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.

المساعدات المالية:

يمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع.

¹ هوارى معراج و سعيد عمر حاج. (2013). " التمويل التأجيري المفاهيم و الأسس "، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، ص: 140.

² موقع وزارة الصناعة و المناجم

Http:// www.Mdipi.gov.dz / ? , Le 25-05-2020 a 14 :07 h

³ موقع وزارة الصناعة و المناجم

Http:// www.Mdipi.gov.dz / ? , Le 25-05-2020 a 14 :07 h

التخفيض في الفوائد البنكية.

المساعدة في الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض، من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل من العمل و البالغ من 30 - 35 سنة. وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق من خلال التركيبة التالية:

الجدول رقم 2-2: التركيبة التمويلية للصندوق الوطني للتأمين في البطالة

المساهمة الشخصية	1-2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع
تمويل الصندوق	28-29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)
تمويل البنك	70 % بفوائد منخفضة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة

https://www.cnac.dz/le 25-05-2020 a 14 :08.

- المزايا الضريبية:

✓ الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الانشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.

✓ التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد انشاء المؤسسة.

✓ التصديق على المكاسب المهنية.

والجدول التالي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب القطاع الذي تنشط فيه.

الجدول رقم 2-3: عدد المشاريع الممولة من طرف cnac حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه لسنة 2019/06/30 .

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	التأثير على العمل
الفلاحة	999	2258
الصناعة التقليدية	400	1025
الأشغال العمومية	68	204
الهيدروليك	05	09
الصناعة	176	525
الصيانة	20	46
الصيد	12	35
الأعمال الحرة	68	154
الخدمات	200	477
نقل السلع	00	00
نقل المسافرين	22	44
المجموع	1970	4780

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم (2019). ص:26.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي هو المستحوذ على أعلى نسبة مشاريع تم تمويلها من طرف CNAC، بلغ عددها: 999 مما ساهمت بتوفير 2258 منصب عمل، في حين استحوذ قطاع الهيدروليك على أقل عدد مشاريع قدر بـ5، و يتمثل مجموع ما تم تمويله 1970 مشروعاً إلى غاية السداسي الأول لسنة 2019.

كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من قطاع إلى آخر وبأعداد متباعدة وبالرغم من ذلك فإنها ساهمت في استحداث نوع من فرص عمل في قطاعاتها بلغ مجموعها 4780 منصباً إلى غاية السداسي الأول لسنة 2019.

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)⁽¹⁾ :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية: مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع، ووضع مخطط عمل.

- المساعدات المالية:

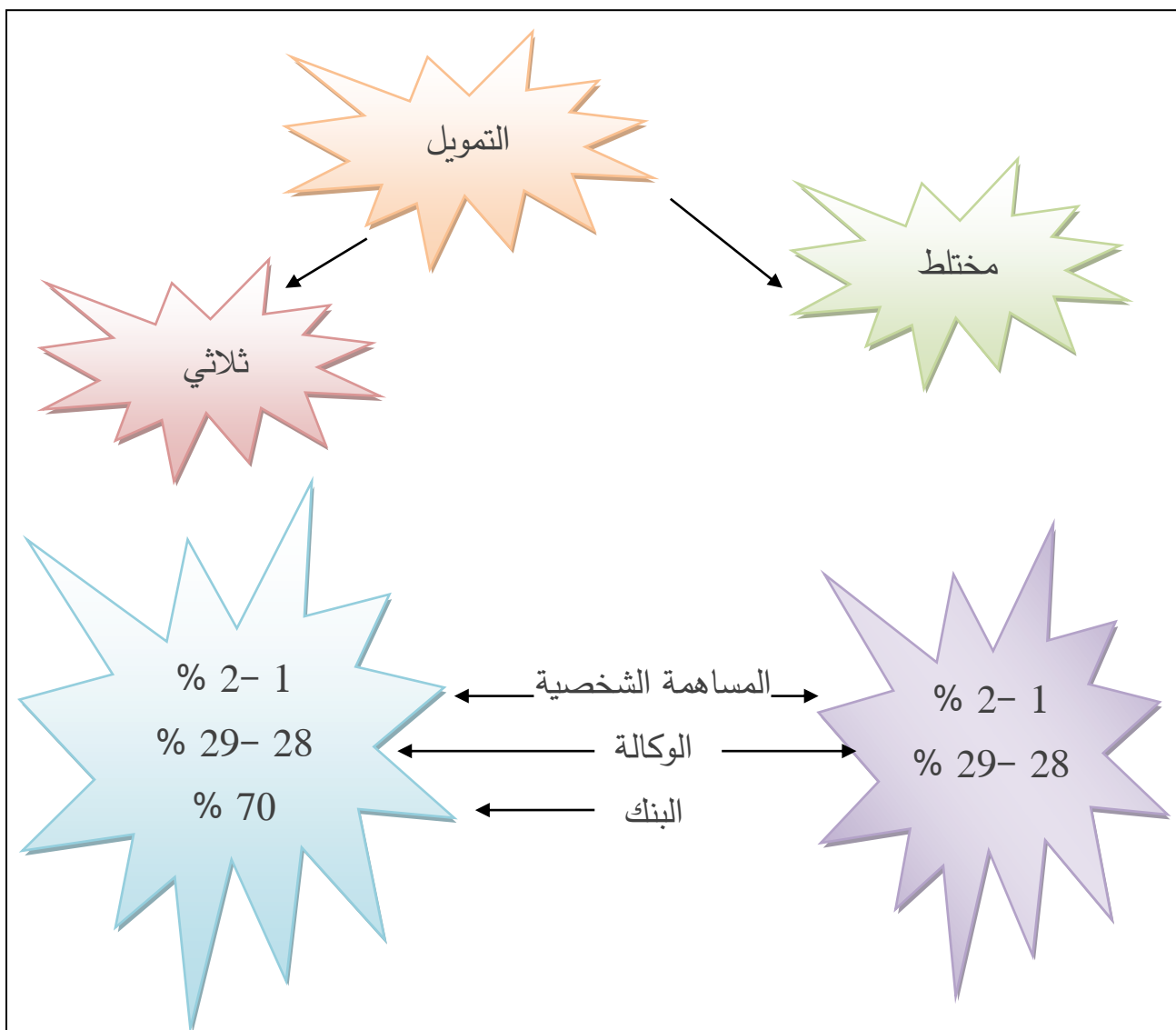
يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع والتخفيض في الضرائب البنكية.

المساعدة في الحصول على التمويل: يقدم الجهاز صيغتين في التمويل وذلك من خلال الشكل الآتي:

¹ الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ :

<https://www.ansej.org.dz/index.php/FR/>, le 25-05-2020 a 14 :09h

الشكل رقم 1-2: صيغ التمويل المقدمة من طرف (ANSEJ):



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ :

<http://www.ansej.org.dz/>, LE 25 -05-2020 a 14 :22 h

الجدول رقم 2-4: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف (ANSEJ):

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة في عدد المشاريع السنوي
الفلاحة	57183	5 %
الصناعة التقليدية	42988	17 %
البناء والأشغال العمومية	34282	2 %
الهيدروليك	556	4 %
الصناعة	26740	15 %
الصيانة	10271	2 %
الصيد	1131	1 %
الأعمال الحرة	11356	46 %
الخدمات	108003	17 %
النقل المبرد	13385	3 %
نقل السلع	56530	1 %
نقل المسافرين	18922	3 %
المجموع	381427	100 %

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص: 25.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد مشاريع ممولة من طرف وكالة ANSEJ قدر بـ 108003 مشروع، وقد بلغ حجم التمويل 381427 مشروع إلى غاية السداسي الأول لسنة 2019 تم الاستفادة منها من طرف الشباب و يلي قطاع الخدمات القطاع الفلاحي بـ: 57183 مشروع ممول من الوكالة .

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)⁽¹⁾: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين للأخذ على

¹ الموقع الرسمي لوكالة Angem

عانتهم خلق نشاطاتهم الخاصة، القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع و خدمات.

القرض "شراء المادة الأولية": ليوقع الجهاز تمويلا بنسبة 100 % (دون أي مساهمة من طالب القرض المصغر)، من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة اقتراض على شكل هبة، و قيمة القرض لا تتجاوز المئة ألف دينار جزائري.

القرض اقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة: تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بـ مليون دينار جزائري.

تتوقع التركيبة المالية المقترحة من الجهاز كما يلي:

المساهمة الشخصية: 1 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: 29 % من التكلفة الاجمالية وباقتراض على شكل هبة.

البنك: 70 % من التكلفة الاجمالية (فوائد منخفضة) و الجدول التالي يمثل عدد المشاريع الممولة من

طرف angem حسب قطاعات النشاط :

الجدول رقم 2-5: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية (31 ديسمبر 2019):

قطاع النشاط	القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	125301	% 13.62
الصناعة الصغيرة	364837	% 39.66
البناء والأشغال العمومية	79897	% 8.68
الخدمات	182806	% 19.87
الصناعة التقليدية	161857	% 17.59
التجارة	4404	% 0.48
الصيد البحري	883	% 0.10
المجموع	919985	% 100

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة ANGEM

<https://www.Angem.dz/Ar/Hame.Pgp> .Le 25-05-2020 a 14 :28h.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة أخذ الحصة الأكبر من التمويل من طرف وكالة ANGEM، 364837 قرض ممنوح، حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة من طرفها 919985 قرض.

المطلب الثاني: الآليات المساعدة في الحصول على التمويل البنكي:

تطرح العديد من المشاكل فيما يتعلق بتمويل خلق مؤسسة⁽¹⁾، من بينها الضعف الفادح في الصناديق الخاصة، الغياب أو العجز في بعض الحالات في تقديم ضمانات للبنك من قبل أصحاب المشاريع، وقد أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية للتغلب على الاستثمار نذكر منها:

1- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة: يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق.

¹موقع وزارة الصناعة و المناجم

2- صندوق الضمان المشترك للمخاطر /القروض للشباب أصحاب المشاريع:

تم إنشاء هذا الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الدعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ضمان الصندوق يكفل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز وهي:

- ✓ أولا التعهد بالمعدات و/أو رهن العتاد لفائدة البنوك وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك.
- ✓ تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35 %) من القروض الممنوح .

3- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)⁽¹⁾:

أنشئ صندوق ضمان القروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، و يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، و ذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو 5 ملايين دج و الحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار يعني الضمان الممنوح و ليس تكلفة المشروع، لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، لا يعطي الضمان النهائي إلا بعد أخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك و

¹ الموقع الرسمي FGAR :

الجدول التالي يمثل الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها ما بين سنة 2004 و 2016 من طرف (FGAR).

الجدول رقم 2-6: الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها (أفريل 2004 إلى 2019/06/30):

البنود	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2717	1408
التكلفة الإجمالية للمشروع دج	290592040122	98740626046
مبلغ الاعتمادات المطلوبة دج	1841844205391	65615891957
متوسط معدل التمويل المطلوب بـ%	63	66
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	84972646715	35297652416
متوسط معدل الضمان الممنوح	46	54
متوسط مبلغ الضمان دج	31274438	25069355
عدد الوظائف سيتم إنشاؤها	80863	37257
الاستثمار لكل وظيفة	3593634	2650257
الائتمان لكل وظيفة	227732	1761169
الضمان لكل وظيفة	1050822	947410

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص: 20.

4-صندوق الضمان المشترك على أخطار / قروض استثمار أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن 35-55 منه: تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ضمان الصندوق يكفل ذلك الذين سبق تعديله من قبل الجهات.

5- صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI): هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حلولها على القرض.

تكمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقرض الاستثمارية الممنوحة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو يغطي مخاطر الاعسار التي تكبدتها البنوك جراء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي.

الحد الأدنى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا يتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار.

6-مؤسسات رأس مال الاستثمار: رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس المال لمؤسسة ما، فإنه يأخذ لها مدة أشكال منها:

مخاطر مؤسسة رأس المال لتمويل مؤسسة.

رأس مال التطوير موجه لتطوير المؤسسة.

يساعد تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار على تعزيز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة، وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك، الميزة لرأس مال الاستثمار بالنسبة لشاب صاحب المشروع أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير.

تتم عملية مؤسسة رأس مال الاستثمار دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية وبالتالي تشترك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها.

يحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة رأس مال الاستثمار بـ 49% على أقصى حد في رأس مال المؤسسة و مدة المساهمة تتراوح بين 5 و 7 سنوات.

ساهمت هذه الوكالات والصناديق في إضفاء زيادة نوعية فقط في عدد المشاريع بمختلف قطاعاتها استفادت منها فئات عمرية مختلفة.

المطلب الثالث: الآليات المستحدثة لإنعاش المؤسسات الاقتصادية المحلية:

بعد التعرف على هياكل دعم وتحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن هناك أخرى مستحدثة اعتمدتها الحكومات المتعاقبة وتتمثل أهم هياكل الدعم الحديثة التي تساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي في الجزائر في مراكز التسيير وحاضنات المؤسسات، والحاضنة هي هيكل عمومي للدعم و الاستقبال والمرافقة و مساعدة أصحاب المشاريع، و حاضنات الأعمال هي "وحدة خدمية تهدف إلى تحويل

الأفكار و الابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي و لاستضافة والإرشاد⁽¹⁾.

وتعتبر حاضنات الأعمال فكرة حديثة في الجزائر⁽²⁾، حيث قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن و 04 ورشات ربط، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003 للتعريف بنظام و أنواع حاضنات الأعمال و الهيئات العامة و المنظمات التي تديرها. و في هذا الإطار وضعت الحكومة خطة لإنشاء مراكز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى، هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المحاضن التي يتم إنشاؤها في نفس المكان (قد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة غير هادفة للربح أو شركة تجارية ...)، يتم تمويلها عن طريق المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية، الإيرادات المتعلقة بالعقارات (الايجار)، الإيرادات المتعلقة بضمان معينة).

وكما صرحت وزارة الصناعة والمناجم المساعدات المقدمة لأصحاب المشاريع والتي تشمل:

استضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة وعرض الخدمات التالية:

التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الأنترنت، والفاكس، الهاتف، تصوير المستندات والطباعة.

مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع: المؤسسات المالية، صناديق المساعدة والدعم، ولايات والبلديات والهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم.

تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي والقانوني والضريبي والتجاري والتقني.

تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش والدعم والتكوين ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج، والجدول التالي يوضح حالة المراكز التسيير و حاضنات المؤسسات في الجزائر لسنة 2019.

¹ وفاء بنت ناصر المبيريك وأحمد بن عبد الرحمان الشميمري. (1440). "مبادئ ريادة الأعمال - المفاهيم التطبيقات الأساسية لغير

المتخصصين"، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة 1، ص: 92.

² منصف بن خديجة. (2017). " دور حاضنات الأعمال في دفع المشاريع الجديدة مع الإشارة لحالة الجزائر "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، ص: 216.

الجدول رقم 2-7: حالة مراكز التسيير وحاضنات المؤسسات لسنة 2019:

حاضنات المؤسسات	مراكز التسيير	
17	27	الهياكل التشغيلية
02	02	الهياكل طور الإنجاز
19	29	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص: 19.

وفي جانفي 2020 وبعد استحداث الحكومة الأولى لرئيس الجمهورية الذي أفرج على تشكيلتها في ندوة صحفية بمقر الرئاسة والتي تتعلق بحاضنات الأعمال وتعين وزير منتدب مكلف بالحاضنات في انتظار تفاصيل أخرى عنها في الأشهر المقبلة كونها تعد من أفضل الأساليب التي تضمن للمؤسسات النجاح والسيرورة.

المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر:

تعتبر تجربة الجزائر في مجال المقاولاتية حديثة نوعا ما لذلك فإن الدولة تسعى جاهدة لوضع استراتيجيات لتشجيع الشباب الراغب في ممارسة المقاولاتية وتقديم لهم امتيازات كما ذكرناها سابقا، إلا أن هذه التجربة اعتبرت متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والعربية.

المطلب الأول: مجالات الدعم المقاولاتي الحكومية:

قامت الحكومة بوضع برنامج لتسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيعها على تصدر موقع قوة في الاقتصاد المحلي:

أولا: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- تعريف التأهيل⁽¹⁾: يعرف التأهيل بمجموع الإجراءات التي تفيد بمرافقة المؤسسات قصد تحسين تنافسيتها و تكثيف مركزها في الأسواق، وكذا تنويع النسيج الصناعي لتسهيل انضمامها و انفتاحها على السوق في إطار برامج التحسين الدائم يعزز من نقاط قوة المؤسسات ويعالج نقاط الضعف. إن مسألة تأهيل المؤسسات تعود بالضرورة إلى الحديث في تحسين القدرة التنافسية التي تعتمدها الشراكة الجزائرية الأجنبية و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا الدور الفعال في تحقيق

1 أمينة رقرقي. (2016-2017). "كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 51.

التنمية الاقتصادية أين بادرت الجزائر كغيرها من الدول للقيام بمجموعة من الإصلاحات بتطوير تشكيلة الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات من أجل تشكيل و تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني و تأهيله للمنافسة الدولية بتحديد مفهوم يضبط تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برامج منظمة للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل نحو سلوكيات جديدة للمقاول و طرق تسيير مبتكرة خاصة بالنسبة للمؤسسات العالمية كونها ضعيفة الصمود في ظل المنافسة العالمية.

2- مضمون البرنامج⁽¹⁾:

ان هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

3- أهداف البرنامج⁽²⁾: لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهداف عامة و خاصة كما يلي:

أ-أهداف عامة:

يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع.

ب-أهداف خاصة: منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسة وطنية لتأهيل هذه المؤسسات كما يهدف إلى التفاوض حول المخططات ومصادر تمويل البرنامج ومتابعة هذا البرنامج، وكما يعمل على وضع بنك المعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير قدراتها التنافسية.

¹مدخل خالد. (2011-2012). " التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر (2005-2010)"،

مذكورة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص:112.

²عبد الجليل شايق، خليفة عزي وإبراهيمية. (2012). "برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث، ص: 224.

4- إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾:

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإجراءات المعتمدة في تأهيل المؤسسات الصناعية وتمثل هذه الإجراءات في المراحل التالية:

التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل.

تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل.

منح المساعدات المالية وتمثل في الآتي:

100 % من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دينار جزائري.

100 % من تكلفة الاستثمار غير المادية.

20 % من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 5 مليون دينار جزائري كما تقوم وزارة المؤسسات

بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء

يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

ومن أهم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾:

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2006-2010) : حيث أبدت

أكثر من 1700 مؤسسة صغيرة و متوسطة رغبتها في الانخراط والجدول التالي يوضح وضعية

المؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج :

¹ علواش أمين عبد القادر. (2006، 2007). "اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 141.

² عتيق شيخ. (2018-2019). "تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015)"، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص: 240، 241، 243.

الجدول رقم 2-8: وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2005-2009):

طبيعة المؤسسة	المؤسسة المتقدمة	المؤسسة المقبولة	المؤسسات التي تقدمت برنامج التأهيل
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	172	137	116
مؤسسة صغيرة جدا	203	168	70
المجموع	375	305	186

المصدر: عتيق شيخ. (2018-2019). ص: 183.

- برنامج تأهيل 2000 مؤسسة صغيرة و متوسطة (2010-2014): يعتبر البرنامج الخاص بتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتطوير و تنمية القطاع نظرا للإمكانيات المالية و البشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة، و هو ما يفسر الإقبال الكبير عليه بالرغم من بداية تأخر تنفيذه، و الجدول التالي يوضح الملفات المعالجة للتأهيل حتى نهاية 2015.

الجدول رقم 2-9: الملفات المعالجة حتى نهاية 2015:

الملفات المؤهلة	2531	54 %
الملفات غير المؤهلة	1537	33 %
الملفات المؤجلة	598	13 %
المجموع	4666	100 %

المصدر: عتيق شيخ. (2018-2019). ص: 243.

2- التقييس: يعد المعهد الجزائري للتقييس⁽¹⁾ عضوا فاعلا في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية للتقييس مثل الإيزو واللجنة الالكتروتقنية الدولية، وفي سنة 2010 أصبح أول هيئة تصديق جزائرية تقوم بالتصديق على أنظمة المؤسسات العمومية والخاصة وهذا بعد انضمامه إلى نادي المؤسسات الجزائرية الدولية للتصديق على أنظمة تسيير الجودة.

¹ بوراس هند. (2018). " التقييس الوطني في الجزائر: آلية لضمان جودة المنتجات وحماية الاقتصاد الوطني "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد أ، العدد 49، ص: 70، 71.

وقد عمدت الجزائر لوضع برنامج المرافقة للمؤسسات الراغبة في الحصول على شهادة التقييس إيزو لما تساهم به نشاطات التقييس⁽¹⁾ في برنامج العصرية ذلك لأنه بمثابة إثبات للمطابقة لمعايير تحدد الجودة العالمية والتي تتيح للمنتجات إمكانية التنافس على المستوى المحلي والعالمي نتيجة الاعتراف بشهادة المطابقة على كافة الأصعدة وما تكسبه من ثقة لدى المتعاملين.

3-تطوير وتأهيل العنصر البشري: بما أن نجاح أي سياسة صناعية تعتمد أساسا على من سيقوم بالتنفيذ فإن تطوير العنصر البشري يصبح حتميا بإتباع برامج تكوينية تقوم على استحداث مؤسسات تعليم تختص في القطاع الصناعي، قصد مطابقة مستويات التأهيل مع احتياجاته، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات أساس الإبداع لتطوير الصناعة.

4-الشراكة الأجنبية⁽²⁾: تعد الشراكة الأجنبية خيار استراتيجيا تلجأ إليه المؤسسات لتحقيق أهدافها المختلفة، كتحقيق عائد منظور من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والمهارات والقدرات الفنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. والشراكة الأجنبية⁽³⁾ دعامة قوية جدا لتطور المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة فهي تسمح بالوصول إلى أكثر تجديد، أكثر قيمة مضافة أكثر تنوع، وهذا دون زيادة ثقل الاستثمارات أو الهياكل وبالتالي تكون المؤسسات أكثر كفاءة وأكثر مرونة على المستوى العالمي.

5-دور المقاولاتية:

جاءت فكرة دار المقاولاتية في إطار الاستراتيجية الوطنية في مجال تثمين الموارد البشرية والتي تعتمد بالأساس على تعزيز القدرات العلمية والفنية الوطنية وتدعيمها بكفاءات جديدة، حيث جاءت ضرورة فتح المبادرة المقاولاتية من خلال دعم استحداث النشاطات في إطار جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، وفي هذا الإطار تم إبرام

¹ أمينة رقاقي. (2016- 2017). مرجع سابق، ص: 53.

² آمال طيب وسعيدة طيب. (2018). " دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -حالة مجمع فريال- "، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، العدد الرابع، ص: 119.

³ عرابي محفوظ واوشاش فؤاد. (2017). " اثر الشراكة الأجنبية على تنافس المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -المدرسة الوطنية للسيارات الصناعية -مؤذجا- "، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 01، ص: 90.

عدة اتفاقيات في وكالة ANSEJ والجامعات و المدارس العليا من أجل إنشاء دار المقاولاتية قصد جلب اهتمام الطلبة لاستحداث النشاطات المقاولاتية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: بيئة العمل المقاولاتي في الجزائر:

تعتبر بيئة العمل المقاولاتي من اهم العوامل المحفزة لإنشاء المقاولات وسنحاول التعرف على دور مناخ الأعمال في إنجاح المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1- تعريف مناخ الأعمال:

يعرف البنك العالمي مناخ الأعمال بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة و خلق فرص العمل، و يعتبر لتوسع السياسات الحكومية تأثير على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر وعوائق المنافسة، ويتكون من جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية⁽²⁾.

2- مؤشر ممارسة الأعمال أو سهولة أداء الأعمال:

و هي عبارة عن مؤشر مركب⁽³⁾ تصدره مجموعة البنك الدولي سنويا منذ عام 2003 ، يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية لاقتصاديات الدول المختلفة، يساعد على معرفة مدى ملائمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم ترتيب الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية من 1 إلى 190 و قد غطى المؤشر 190 اقتصاد و يضم عشر مؤشرات رئيسية هي⁽⁴⁾:

¹ بو الريحان وبنون خير الدين. (2018). " دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة و الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة -دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي بميلة- "، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص: 103.

² أشواق بن قدور ووسيلة السبتي. (2019). "مناخ الأعمال و علاقته بالنبة المقاولاتية للطلبة بالجامعة الجزائرية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 11، ص- ص: 54، 58.

³ عبد المالك بوضياف وآمال براهيمية. (2019). " تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ص 788.

⁴ ميلود بوعبيد وهارون الطاهر. (2016). " دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر-، الجزائر، العدد 11، ص: 553، 554.

- مؤشر تأسيس المشروع:

يتكون من أربعة مؤشرات فرعية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني والحد الأدنى لرأس المال القانوني الإلزامي لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

- مؤشرات استخراج التراخيص:

يضم 3 مؤشرات فرعية وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار التراخيص البناء، الفترة الزمنية لإصدار التراخيص والتكلفة الرسمية لإنجازها.

- مؤشر تسجيل الممتلكات:

يقيس المؤشرات الثلاثة التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، والتكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.

- مؤشر الحصول على الائتمان:

يتكون من الجوانب التالية: قوة الحقوق القانونية، مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية، وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.

- مؤشر حماية المستثمر:

يتألف من 5 مكونات فرعية وهي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، ومؤشر قوة حماية المستثمرين.

- مؤشر دفع الضرائب:

يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد مدفوعات الضرائب سنوياً، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، ونسبة الضرائب والاشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.

- مؤشر التجارة عبر الحدود:

يضم المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد، الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية وتكلفة التصدير أو الاستيراد.

- مؤشر إنقاذ العقود:

يقيس ثلاثة جوانب هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنقاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية، وتكلفة حل النزاعات التجارية.

- مؤشر اغلاق المشروع:

يتكون من المؤشرات الفرعية الثلاثة الآتية: معدل استرداد الدائتين، الفترة اللازمة لإعلان الإفلاس، وتكلفة الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة.

- مؤشر توصيل الكهرباء:

ويشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي، والجدول التالي يوضح ترتيب اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

الجدول رقم 2-10: ترتيب اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

عدد الإصلاحات		سهولة ممارسة الأعمال (1-100)		المرتبة (1-190)	الاقتصاد
DB 2020	DB2019	DB2020	BB2019	DB2020	
00	02	48.6	48.5	157	الجزائر
08	05	71.6	63.8	62	السعودية
09	02	76.0	70.1	43	البحرين
00	01	60.0	59.7	117	الضفة الغربية وقطاع غزة
03	06	60.5	58.4	112	جيبوتي
04	05	60.1	58.5	114	مصر
04	03	80.9	81.6	16	الإمارات العربية المتحدة
00	02	58.5	58.6	127	جمهورية ايران الإسلامية
00	00	44.7	44.7	172	العراق
03	04	69.0	61.3	75	الأردن
07	02	67.4	62.6	83	الكويت
01	00	54.3	54.4	143	لبنان
00	00	32.7	32.7	186	ليبيا
02	01	66.1	65.5	88	مالطا
06	04	73.4	71.7	53	المغرب
04	00	70.0	68.8	68	عمان
03	02	68.7	66.7	77	قطر
00	00	42.0	41.5	176	الجمهورية العربية

					السورية
03	04	68.7	67.2	78	تونس
00	00	31.8	30.7	187	جمهورية اليمن

المصدر: Groupe De La Banque Mondiale, Doing Business 2020, Moyen –Orient Et Afrique Du Nord.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر في المرتبة 157 بحصولها على 48.6 نقطة من 100 بنفس مركز سنة 2019، بينما المغرب في المرتبة 53 بحصولها على 73.4 نقطة من 100 حيث تقدمت بـ7 مراكز مقارنة بـ2019.

السعودية في المرتبة 62 بحصولها على 71.6 نقطة من 100 حيث تقدمت بـ30 مركز خلال سنة.

تونس في المرتبة 78 بحصولها على 68.7 نقطة من 100 حيث تقدمت بمركزين خلال سنة.

بعكس دول المغرب شهد الاقتصاد الجزائري تراجعاً في مؤشر سهولة أداء الأعمال نظراً لحالة الانغلاق و الركود وغياب الإصلاحات مع انعدام الرؤية الواضحة مقارنة بالدول المجاورة.

للعلم التصنيف بأخذ بعين الاعتبار التغييرات التنظيمية الرئيسية التي تنفذها المؤسسات العمومية⁽¹⁾.

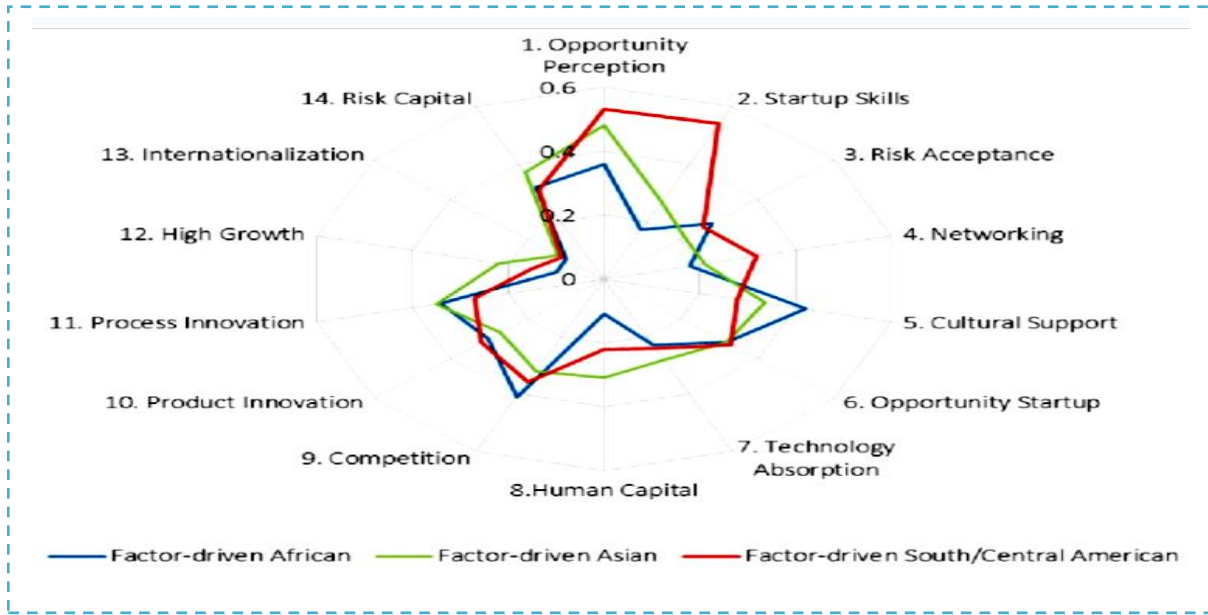
و هناك نقاط تدعم بيئة الأعمال للمقاولاتية في الجزائر حسب الشكل الآتي و الذين يمثل شبكة أعمدة مؤشر GEI عن البيئة المقاولاتية في الجزائر⁽²⁾.

¹ Groupe De La Banque Mondiale, Doing Business 2020 , Moyen -Orient Et Afrique Du Nord.

² الطاهر شيلحي وسامي حمزة. (2019). " بيئة العمل المقاولاتي كعامل لنجاح الشباب الجزائري المقاول "، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة

طاهري محمد –بشار-، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 3، ص: 449.

الشكل رقم 2-2: شبكة أعمدة مؤشر GEI عن البيئة المقاولاتية في الجزائر



المصدر: (2017). Global Entrepreneurship index.

من الموقع: http://www.researchgate.net/figure/factor-Driven-factor-driven-economies-at-the-pillar-level-pillar-level_fig-2-3165971

من خلال الشكل السابق نلاحظ أقوى النقاط التي تدعم بيئة الأعمال للمقاولاتية في الجزائر هي: أولا الشبكات التي تعادل مثيلاتها في المنطقة، تليها بدرجة أقل تحمل المخاطر وإدراك الفرص في حين أن أضعف ما يميز المقاولين هو ضعف عملية الابتكار بعشر النقطة والمنافسة وفرص الشركات الناشئة.

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه بيئة العمل المقاولاتي في الجزائر:

تحتاج بيئة المقاولاتي في الجزائر إلى عوامل تساهم في إنجاحها وكما رأينا سابقا تراجع رتبته في عدة مؤشرات فهذا دليل على وجود معوقات ساهمت في تراجعها وهي:

عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة⁽¹⁾: و من أسباب الاستيراد غير المنظم نذكر: الإغراق المتمثل في استيراد السلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.

¹ رجال علي وبعيط آمال. (2016). " واقع المقاولاتية في الجزائر -دراسة تحليلية-"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، الجزائر، العدد 11، ص: 171.

التدرج بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الجات.

نمو ذو طابع توسيعي وإنتاجية ضعيفة⁽¹⁾: أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات لرأس المال للدولة وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الاشغال العمومية والبناء.

القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة⁽²⁾: يعتبر تفشي الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة، إذا أنه سيحدد بقاء المؤسسات الملتزمة باحترام قواعد المنافسة المحددة قانونيا، خاصة وإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسوق منتوجاتها في سوق محلي لشدة المنافسة.

مشكل محدودية الروح المقاولاتية:

المشكلة الثقافية: حيث أن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على نمو الابداع ومستوى الإنجاز ونوعه لدى الافراد وأبناء الثقافات المتقدمة يظهرون مؤشرات إبداعية أعلى من أبناء الثقافات الأقل تقدما، لذلك فإن النماذج الاجتماعية تحدد نوع ومستوى الابداع الذي ينتجه الفرد، وبالنسبة لمجتمعاتنا فان الثقافة المقاولاتية محدودة جدا وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها الاتكالية المتوازنة في المجتمع والناجمة عن العيش في كنف حماية الدولة أو الأسرة اللتان لا توفران بيئات مهنية للإبداع والمخاطرة.

غياب استراتيجية واضحة لخلق الروح المقاولاتية لدى الشباب حيث أن كل تركيز موجه نحو توفير الاحتياجات المادية والتقنية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إهمال دور المقاول واستعداده لإنشاء مؤسسته الخاصة وإنجاحها في ظل ضعف بل غياب دور المجتمع في كثير من الأحيان في تعبئة الفرد الجزائري ونشر ثقافة المقاول.

مشكل النظام التعليمي الذي لا يعد داعما للابتكار والابداع أو حاضنة لنشر الثقافة المقاولاتية.

¹ آمال بعيث. (2016-2017). "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص: 133.

² لفقيير حمزة. (2016-2017). "روح المقاول وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاول ولاية برج بوعريج -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص: 147.

مشكلات ذات طابع إداري⁽¹⁾:

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى.
- ✓ تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.
- ✓ تعقد وبطء الإجراءات الإدارية.

ساهمت هذه المعوقات بشكل واضح في الحد من تطور الاعمال المقاولاتية في الجزائر وعرقلة تقدمه.

¹وصاف سعيدي وقويدري محمد. (2008). "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 8، ص: 46.

خلاصة الفصل:

إن المقاولاتية لا تنحصر فقط في بذل الجهد والحصول على عائد مثلما يحدث في المشاريع المقدمة من هيئات الدعم، لذا من الضروري مواصلة الجهود لتقديم دعم أكثر للمقاولاتية في الجزائر من خلال إعادة النظر في المبادئ التي تتعلق بالاستثمار والسياسات التي تعتمدها الدولة لتوفير مناخ أعمال جيد يدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في تطويرها للتقدم عن المراتب المتأخرة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

الفصل الثالث:-

بحث في عوامل الإخفاق المقاومات في الجزائر

تمهيد:

يعتبر قطاع المقاوالاتية في الجزائر حديث النشأة إلا انه يعاني من هشاشة مؤسساته وضعف إنتاجيته بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في النهوض به ناهيك عن التسهيلات والتحفيزات المقدمة وسنحاول في هذا الفصل البحث عن عوامل فشل المقاوالات في الجزائر ومسح رقمي للمؤسسات المتلاشية سواء من حيث قطاع النشاط او المناطق الجغرافية وفي الأخير محاولة وضع استراتيجية لإنجاحها.

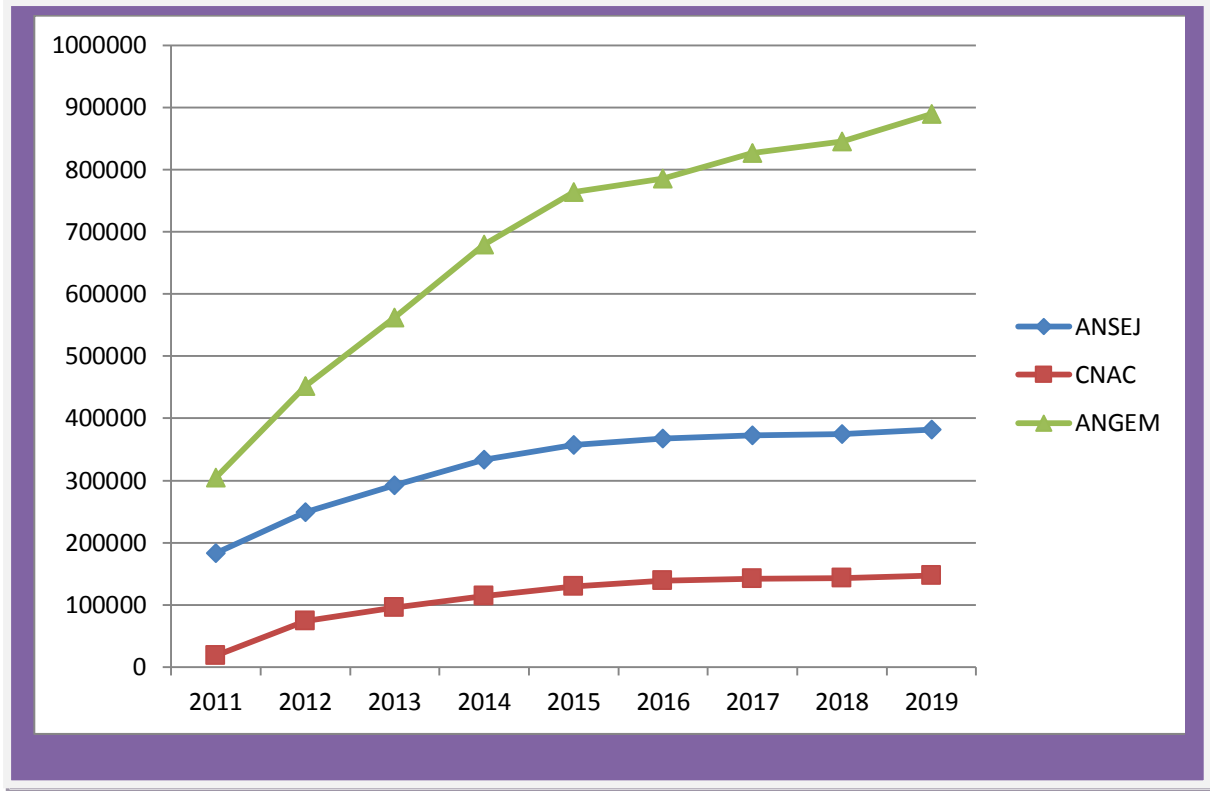
المبحث الأول: عوامل الفشل المقاولاتي في الجزائر:

إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة لا يحتاج فقط إلى دعم مادي وغياب دعم معنوي ما يساهم في عدم توازن النشاطات واتجاهها إلى مسار الفشل مباشرة وستتعرف على أهم ما تركز عليه المقولة في الجزائر لرصد أسباب اخفاقها في هذا المبحث من خلال محاولة تحليل الوضع العام لعدد المشاريع الممولة من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مناصب الشغل المستحدثة وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية والقطاعات.

المطلب الأول: النشاط المقاولاتي في الجزائر مسح عام:

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر حديثة النشأة اتخذتها الدولة كمبادرة لإنجاح المقاولاتية من خلال توفير التمويل و منح الإعانات الجبائية لجذب الشباب و تحفيزهم على إنجاز مشاريعهم والشكل التالي يوضح تطور عدد المشاريع الممولة من طرف هيئات دعم المقاولاتية.

الشكل رقم 3-1: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ -CNAC-ENGEM .



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات وزارة الصناعة والمناجم. (2011-2019).
رقم: 20-22-24-26-28-30-32-33-35.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني الدور الفعال لهيئات دعم المقاوالاتية والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك من خلال زيادة عدد المشاريع الممولة ما يوضح أن المقاوالاتية موجودة فعلا في الجزائر، حيث كان عددها الممول من طرف وكالة ANSEJ لسنة 2011 183124 مشروعا ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 381427 مشروع، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة للشباب البطالين أو العاطلين عن العمل سنة 2011 بـ 18490 مشروع ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 147500 مشروع ممول من طرف CNAC، أما وكالة ANGEM بلغ عدد المشاريع سنة 2011 304671 مشروع ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 889148

مشروع موجه لفئة الحرفيين، لكن رغم الدور الفعال لهذه البرامج إلا أن جميعها تتبع نفس أسلوب العمل، وتختلف في عنصرين أساسيين هما:

أولاً: مبلغ القرض: ففي وكالة ANSEJ يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 مليون دينار جزائري، في وكالة CNAC الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار في حين تبلغ التكلفة القصوى للمشاريع الممولة من طرف وكالة ANGEM بمليون دينار جزائري.

ثانياً: الفئات العمرية المستهدفة: فجهاز ANSEJ موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من 19 سنة إلى 35 سنة بينما جهاز CNAC يتكفل بإنشاء و توسيع النشاطات المختصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 إلى 50 سنة في حين جهاز ANGEM موجه لكل مواطن بلغ من العمر أكثر من 18 عاماً.

كما نلاحظ أن هذه الأجهزة تركز فقط على الدعم المالي، وأن الأهداف التي تضعها الجهات الحكومية بخصوص عدد المشاريع المنشأة تعتبر غير واضحة فهي لا تضع مثلاً سقف لعدد المشاريع التي تحتاجها لرفع وتيرة التنمية أو تحديد نسبة لعدد المشاريع المراد إنشائها انطلاقاً من عدد الأفراد حتى تقترب وتيرة النمو إلى المستوى المطلوب خصوصاً بعد فشل المخطط التنموي لسنة 2009-2014 في عدم وصوله إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة.

كما أن الهدف ليس فقط الرفع في عدد المشاريع إنما هو دراسة عميقة لجدوى هذه المشاريع والتنبؤ بمدى وصولها للأهداف المسطرة.

إن سيرورة المشاريع المقاولاتية تمر بعدة مراحل لإنشائها ويعتبر التمويل من العناصر المهمة إلا أن نجاحها لا يقتصر فقط على هذا العنصر بل تكامل مختلف المراحل انطلاقاً من الفكرة إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع وصولاً إلى الأهداف المرسومة.

المطلب الثاني: التحليل العام لوضعية التشغيل المستحدثة من هيئات دعم المقاوالاتية:

تسعى هيئات دعم المقاوالاتية في الجزائر إلى دمج الشباب العاطل عن العمل وتوفير فرص من خلال خلق مشاريع خاصة بهم والقضاء على البطالة وسنقوم بتحليل مناصب الشغل المستحدثة انطلاقا من المشاريع الممولة من طرف هيئات دعم المقاوالاتية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3-1: تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة من ANGEM-CNAC- ANSEJ

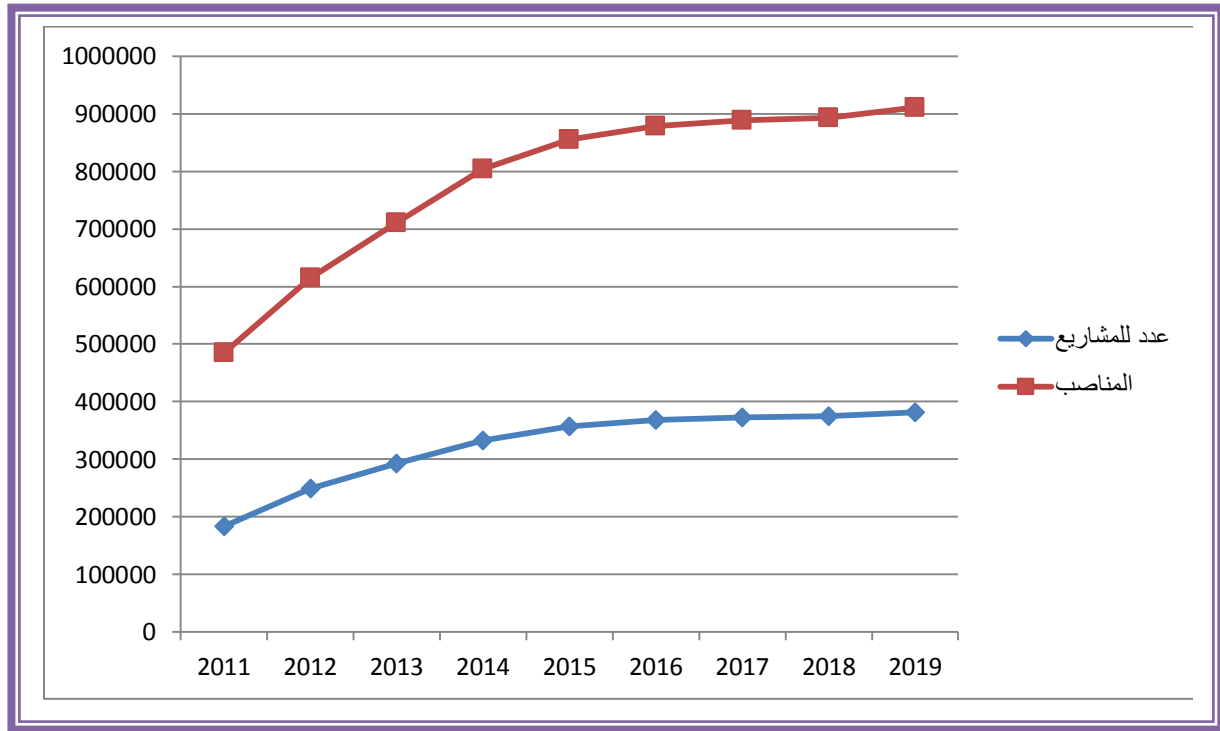
ANGEM	CNAC	ANSEJ	هيئات الدعم
			السنوات
475007	95490	485070	2011
677412	144457	614555	2012
843465	186243	710788	2013
1019778	228950	803928	2014
1145933	266871	855498	2015
1177976	288721	878264	2016
1240742	297020	888069	2017
1267389	300602	892699	2018
1317195	310398	910297	2019

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات وزارة الصناعة والمناجم. (2011-2019). رقم:

.35-33-32-30-28-26-24-22-20

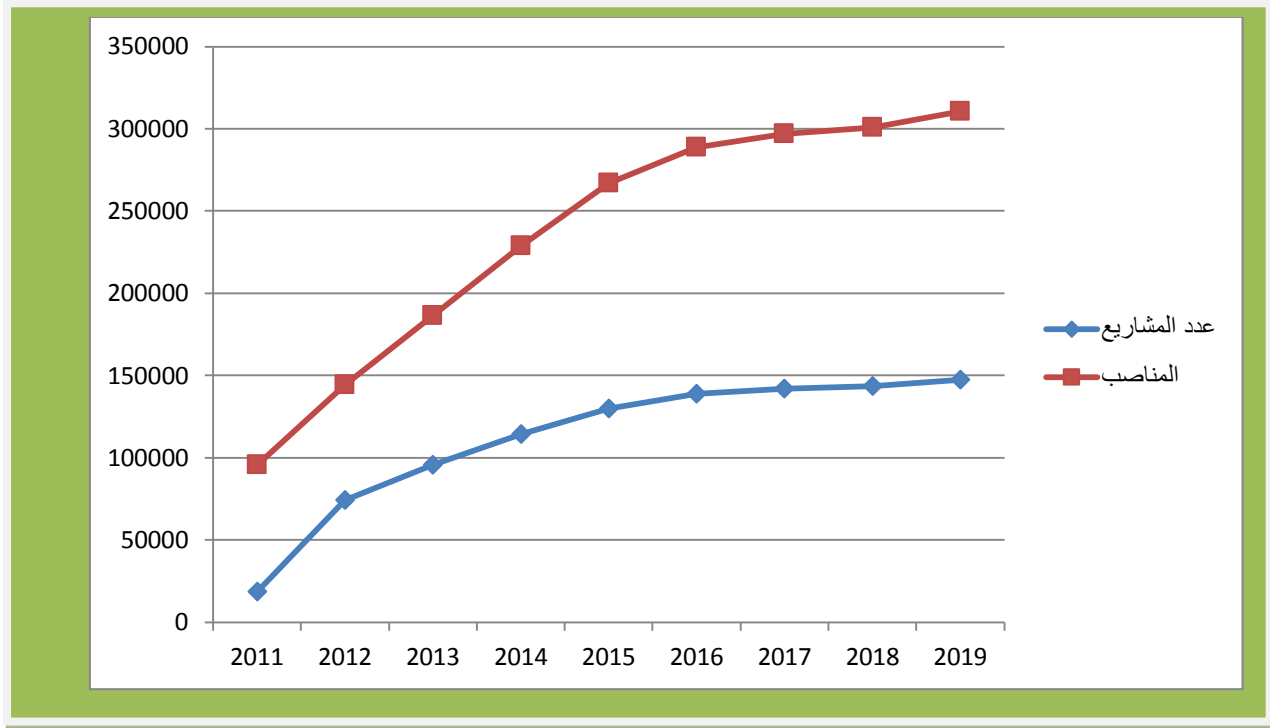
من خلال الجدول نلاحظ ان عدد مناصب الشغل في تزايد بالنسبة للوكالات الثلاثة حيث تم تسجيل 485070 منصب شغل انطلاقا من المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ ليصل سنة 2019 الى 910297 منصب شغل، في وكالة CNAC تم تسجيل 95490 منصب شغل ليصل سنة 2019 الى 310398 منصب في حين تم تسجيل 475007 من طرف وكالة ANGEM ليصل سنة 2019 الى 1317195 منصب شغل، والشكل التالي تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة ANSEJ، CNAC، وANGEM.

الشكل 3-2: تطور المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة ANSEJ:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات وزارة الصناعة والمناجم. (2011-2019). رقم: 35-33-32-30-28-26-24-22-20.

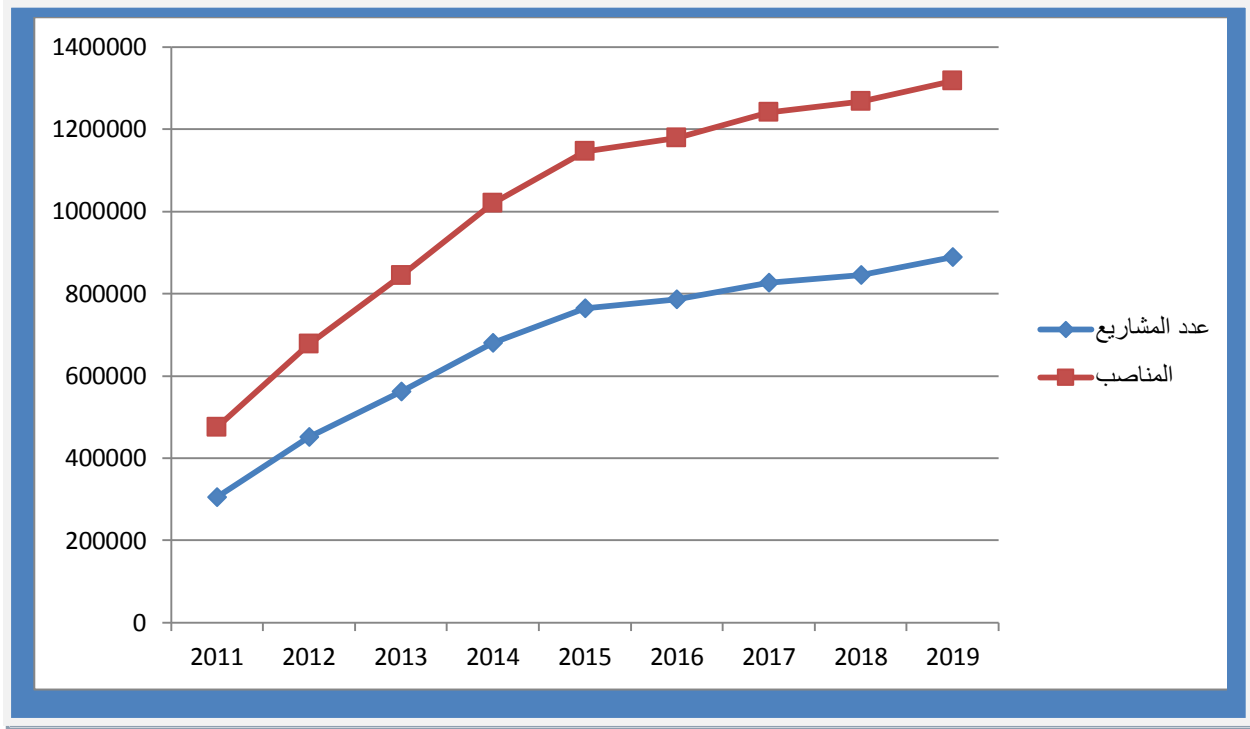
الشكل 3-3: تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة CNAC:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات وزارة الصناعة والمناجم. (2019-2011). رقم:

35-33-32-30-28-26-24-22-20.

الشكل 3-4: تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من وكالة ANGEM:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات وزارة الصناعة والمناجم. (2011-2019). رقم: 20-22-24-26-28-30-32-33-35.

من خلال الاشكال الثلاثة السابقة التي توضح تطور مناصب الشغل بالمقابل مع تطور عدد المؤسسات الممولة من هيئات الدعم نلاحظ أن كل زيادة في عدد المؤسسات يقابلها زيادة في مناصب الشغل ففي 2011 كان عدد المؤسسات الممولة من طرف ANSEJ 183124 بمقابل 485070 منصب شغل ليصل في نهاية السداسي لسنة 2019 إلى 381741 مؤسسة بمقابل 910297 منصب شغل، في حين بلغ عدد المؤسسات الممولة من طرف CNAC سنة 2011 18490 مؤسسة بمقابل 95490 منصب شغل ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 147500 بمقابل 310398 منصب شغل، بينما بلغ عدد المؤسسات الممولة من طرف ANGEM لسنة 2011 304671 مؤسسة بمقابل 475007 منصب شغل ليصل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 889148 مؤسسة بمقابل 1317195 منصب شغل ما يدل على التقارب النسبي في وتيرة

الزيادة واتضح أن هدفها الأساسي هو توفير مناصب عمل للقضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر كونها تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى وإلغاء التوجه الاقتصادي لهذه المشاريع وسنأخذ كمثال على هذا وكالة ANSEJ لتوضيح تطور توزيع المستفيدين حسب المؤهل العلمي:

الجدول 3-2: تطور توزيع المستفيدين من وكالة ANSEJ حسب المؤهل العلمي:

السنة	هياكل الدعم	تكوين مهني	تكوين جامعي	أخرى
2011	6920	2906	33006	
2012	10469	3371	51972	
2013	10675	2964	29400	
2014	13737	3539	53580	
2015	11979	3024	8673	
2016	7541	2001	1810	

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ

http://www.ansej.org.dz/, le 20-06-2020 à 18 :26h

من خلال الشكل نلاحظ أنه من سنة 2011 إلى سنة 2014 كان أغلب المستفيدين من وكالة ANSEJ بمؤهلات علمية غير محددة (ثانوي، متوسط، ابتدائي) لتنتقل غالبية المستفيدين لسنة 2015 و 2016 إلى الشباب المتحصل على شهادة في التكوين المهني بينما يبقى خريجو الجامعات في نفس مستوى الاستفادة من المشاريع من سنة 2011 إلى 2016، ما يوضح الاستهداف الفعلي في هذه الفترة لفئة البطالين و غياب القدرات الذاتية للمقاول من مخاطرة

وقيادة ومسؤولية والقدرة على حل المشاكل، كما أن الأفراد ينشؤون مشاريعهم لأسباب متعددة البعض منهم يتخذها هواية و البعض الآخر يمارسها كمهنة، وهناك من يشارك في مشاريع أسرية. أما من يختار صناعة معينة فإن اختياره هذا يبنى على معدلات النمو والتقدم المتوقعة لهذه الصناعة و مستوى الأرباح التي يمكن جنيها مستقبلا (Stevensonet,al.1989) و بالتالي يمكن النظر إلى فرص الأعمال حسب وجهة نظر أصحاب الأعمال الرائدة من ثلاث زوايا، نمط حياتي، الدخل المتوقع، التوسع و الانتشار¹. وعلى هذا الأساس يتحقق التوافق بين الأهداف السياسية والأبعاد النظرية للموضوع.

المطلب الثالث: التحليل العام لتوزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية وقطاع النشاط:

أولاً: توزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية: تتوزع المقاولات في الجزائر على 03 جهات من الوطن هي الجهة الشمالية، منطقة الهضاب العليا، والجنوب حيث يعرف التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات اختلالا واضحا وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3-3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية:

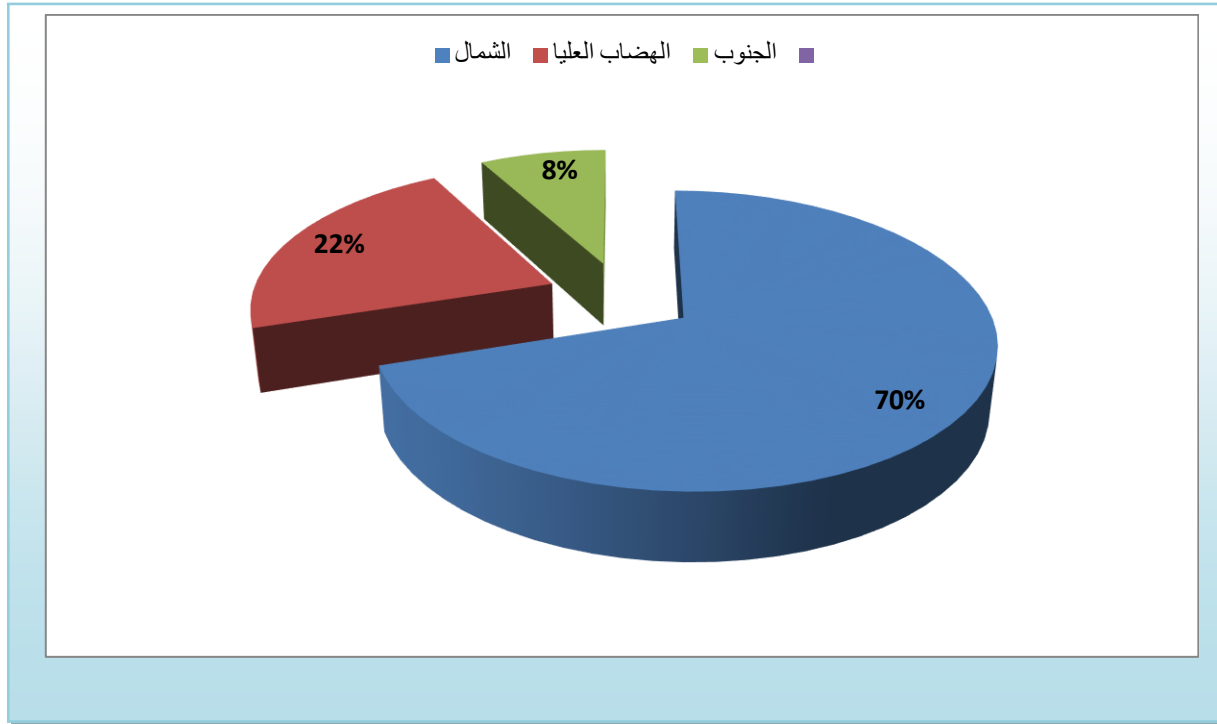
النسبة %	عدد المؤسسات	المنطقة
70	459146	الشمال
22	144836	الهضاب العليا
08	55591	الجنوب
100	659573	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص:11.

¹ شوقي ناجي جواد. (2010). "المرجع المتكامل في إدارة الأعمال منظور كلي"، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص:

يتضح من خلال الجدول ان توزيع المقاولات خلال السداسي الأول لسنة 2019 يختلف بنسب متفاوتة حيث تضم المنطقة الشمالية 459146 مقاوله ومنطقة الهضاب العليا 144836 مقاوله بينما يضم الجنوب 55591 مقاوله

الشكل 3-5: توزيع المقاولات حسب المناطق الجغرافية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: 3-3.

نلاحظ من خلال الشكل ان المقاولات تتمركز في جهة الشمال بنسبة 70% تليها منطقة الهضاب العليا 22% والجنوب بنسبة 8% خلال السداسي الأول لسنة 2019 الا انه من سنة 2010 الى غاية 2019 فان نسب توزيع هذه المقاولات متقاربة وعددها في تزايد مستمر بلغ في منطقة الشمال 219270 مقاوله ليصل سنة 817806 مقاوله أي نسبة تتراوح من 60 الى 70%، اما في منطقة الهضاب العليا بلغ عدد المؤسسات سنة 2010 112335 مقاوله ليصل سنة 2019 الى 257558 مقاوله أي بنسبة تتراوح من 22% الى 30%، اما في منطقة الجنوب فهي ضعيفة مقارنة بالشمال والهضاب العليا ففي عام 2010 بلغ عددها 30153 مقاوله ليصل عددها خلال السداسي الأول لسنة 2019 الى 96591 مقاوله أي بنسبة تتراوح من 8% الى 10%، مما يتبين لنا ان هذا التوزيع يتعارض مع الأهداف المبتغاة من هذه المقاولات الا وهو التوزيع الجغرافي للتنمية.

كما ان هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن يشكل خطرا على التنمية الجهوية، بصفتها احد نقاط القوة للنظام الاقتصادي السابق. ذلك ان الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو احداث توازن جهوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجدير بالذكر ان التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نتاج التوزيع السكاني المتمركز بالمناطق الشمالية بصفة كبيرة، حيث تتوفر بنى تحتية، بالإضافة الى قربها من المرافق الإدارية والمؤسسات المالية⁽¹⁾.

وبالنظر الى كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعدد السكان حسب احصائيات السداسي الأول لسنة 2019 فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل 31 مؤسسة لكل 1000 ساكن في منطقة الشمال، 21 مؤسسة لكل 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا و 24 مؤسسة لكل 1000 ساكن في منطقة الجنوب.

ثانيا: إجمالي نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي إلا أنه يغلب عليها قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية ومنذ سنة 2010 وهذه القطاعات هي المسيطرة، والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

¹ نسيم سابق. (2016). " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 -2014)"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 "الحاج لخضر"، الجزائر، ص: 160.

الجدول رقم 3-4: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنويون) حسب قطاع النشاط لسنة 2019:

قطاع النشاط	الفلاحة	الهيدروكوبير، الطاقة، مناجم، خدمات متصلة	بناء و أشغال عمومية	صناعة المانيفكتورية	الخدمات
مجموع المؤسسات	7368	3035	188290	102128	358996
النسبة %	1.12	0.46	28.54	15.48	54.41

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم (2019). رقم 35، ص: 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات هو الذي يسيطر على المشاريع المقاوالاتية بالنسبة لأكثر من نصف المؤسسات الموجودة (54.41%)، ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة (28.54 %) و في المرتبة الثالثة يأتي قطاع صناعة المانيفكتورية (15.48 %) و هو ما يبين الاختلال في القطاعات حيث أن النظرة المقاوالاتية التي أدت إلى اختيار قطاع دون آخر كان سببها الربحية السريعة، تفادي المخاطر دون الحاجة إلى نفقات استثمارية معتبرة أو مهارات عالية و لهذا يختار المقاول العمل في هذه القطاعات بدل العمل في حالة شديدة من عدم التأكد و خضوع عمله لقانون الاحتمالات، و لا سيما في مرحلة البحث في المشاريع و دراسة المطروح منها للتقدم بعرضه بقصد الحصول عليه⁽¹⁾.

لذلك لم يرقى النشاط المقاوالاتي في الجزائر إلى المستوى المطلوب مقارنة مع حجم الإمكانيات المخصصة له، كما نلاحظ أيضا انعدام الابتكار و الابداع في المشاريع الممولة على اعتبار أن الابتكار الناجح في أحد القطاعات قد يؤدي إلى افساح المجال لابتكارات في مجالات أخرى⁽²⁾.

¹ بن جعة امينة وجرمان الريبي. (2017). "دار المقاوالاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعة -دار المقاوالاتية بجامعة قسنطينة نموذجاً-"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، الجزائر، العدد الخامس، ص: 275.

² صلاح حمد التويجيري. (2012). "و يسألونك عن الإدارة"، العبيكان، الطبعة الأولى، ص: 126.

كما أن البيئة التنظيمية⁽¹⁾، التي تحتضن الابتكار و تهيئ له الشروط المناسبة تتمتع في الغالب ببعض الخصائص التي تشجع الابداع و تعززه مثل تبني قيم ومبادئ تنظيمية تنمي السلوك الابتكاري وتغذية و تشجع على قبول التغيير بدلا من مقاومته، وعلى تجريب الأفكار الجديدة وإتاحة الفرصة أمامها، وتبدي الرغبة في توفير إمكانيات نجاحها و تحمل نتائج إخفاقها، من هذا المنطلق نجد ان قطاع الخدمات العمومية غير معينة بمحددات الابتكار.

وهناك عوامل أخرى يمكن القول أنها تساهم بدرجة كبيرة في إخفاق المقاولات الجزائرية كضعف الصناعة و عدم كفاية رأس المال، أرباح محدودة، ارتفاع أعباء القروض و نفقات التشغيل وفكر الشباب الجزائري الذي تغيب فيه ثقافة المقاول و إنشاء مؤسسات تخلق ثروة واتجاههم نحو العمل في القطاع العام بسبب عدم التحلي بروح المقاول التي تتمثل في المبادرة و المخاطرة، كذلك محدودية الخبرات وضعف التعليم المقاولاتي في الجامعات التي تؤدي إلى توسيع آفاق الشباب نحو العمل المقاولاتي. كما يعيق التفكير الإيجابي لأصحاب المشاريع في الجزائر مناخ مقاولاتي ضعيف يحكم على فشل المشاريع قبل انطلاقها من خلال غياب النظرة الاستراتيجية لإنشائها وانعدام الطابع الإبداعي فيها والذي يعتبر السبب الرئيسي في وصول الاقتصاديات لحالة التشبع من السلع والخدمات.

المبحث الثاني: مسح رقمي للمؤسسات المتلاشية والمتعثرة في الجزائر:

يعاني كم هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإفلاس في حين أن دورها الرئيسي للبقاء هو الابتكار والتطوير ومحاولة تحقيق ذاتها بمنافسة المؤسسات الأخرى الموجودة في السوق وسنحاول التعرف في هذا المبحث على المؤسسات التي آلت للزوال من خلال الاحصائيات التي تشير إلى انخفاض انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقت حاجة الاقتصاد إليها وستتطرق إلى الاعداد أو الكم الهائل من المؤسسات التي بدأت في التلاشي من الاقتصاد.

¹ عبد الله حسن مسلم (2015). "الابداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق"، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص: 156.

المطلب الأول: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ارتفاع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أكبر معوقات التنمية وسنحاول تتبع ذلك من خلال وفياتها

خلال السداسي الأول لسنة 2019

أولاً: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 تم شطب 8195

مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة والجدول الآتي يوضح ذلك

الجدول رقم 3-5: وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

طبيعة المؤسسة	أشخاص طبيعيين	أشخاص معنويين	المجموع
عدد المؤسسات المشطوبة	6440	1755	8195

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). رقم 35، ص: 14.

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم شطبها تظهر أكثر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية الطبيعية بخروج 6440 مؤسسة، اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية التي تم شطبها قد بلغ عددها 1755 مؤسسة.

ثانياً: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: بلغت وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب قطاع النشاط في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 1755 مؤسسة والجدول الآتي يوضح وفيات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم 3-6: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاط	الفلاحة والصيد البحري	هيدروكاريبر، طاقة، مناجم و خدمات مرتبطة بها	بناء و أشغال عمومية	صناعة المانيفكتورية	خدمات
المؤسسات المشطوبة	17	08	474	235	1021

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). رقم 35، ص: 33.

من خلال الجدول نلاحظ ان اكبر عدد وفيات تم تسجيله في قطاع الخدمات ب 1021 مؤسسة ثم قطاع البناء والاشغال العمومية ب 474 مؤسسة يليه قطاع الصناعة ب 235 مؤسسة ثم قطاع الفلاحة ب 17 مؤسسة وأخيرا قطاع المحروقات بشطب 08 مؤسسات.

ثالثا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة: يعد قطاع الصناعة من اهم القطاعات الا انه تم شطب 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2019 والجدول الاتي يوضح نوع الأنشطة التي تم فيها الشطب.

الجدول 3-7: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

نوع النشاط	عدد الوفيات
نقل و اتصالات	24
معدات البناء	26
بلاستيك وكيمياء	13
صناعة غذائية	27
صناعة النسيج	35
صناعة الجلود	//
صناعة الخشب و الورق	40
صناعات متنوعة	10
المجموع	235

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). رقم 35، ص: 33.

من خلال الجدول نلاحظ انه تم تسجيل شطب 40 مؤسسة تتعلق بنشاطات صناعة الخشب والورق ثم نشاطات صناعة النسيج بشطب 35 مؤسسة يليها شطب 27 مؤسسة في حين لم تسجل نشاطات صناعة الجلود أي شطب في هذه الفترة.

رابعا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات: يعتبر قطاع الخدمات من الأنشطة الأكثر حركية الا ان عدد الوفيات فيها بلغ 1021 خلال نهاية السداسي الأول لسنة 2019 والجدول الاتي يوضح عدد المؤسسات المشطوبة حسب نوع النشاط.

الجدول 3-8: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخدمات:

نوع النشاط	عدد الوفيات
نقل و اتصالات	134
تجارة	399
فندقة و إطعام	108
خدمات للمؤسسات	189
خدمات منزلية	178
خدمات المجتمع	13
المجموع	1021

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). رقم 35، ص: 33.

من خلال الجدول نلاحظ ان النشاطات التجارية هي الأكثر تسجيلا لعدد الوفيات حيث بلغت 399 مؤسسة مشطوبة ثم الخدمات للمؤسسات بلغت 189 مؤسسة تليها الخدمات المنزلية بشطب 178 مؤسسة ثم النقل والاتصالات بشطب 134 مؤسسة، بعدها أنشطة الفندقة والاطعام بشطب 108 مؤسسة وأخيرا خدمات للمجتمع شطب منها 13 مؤسسة.

خامسا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية:

الجدول 3-9: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية حسب المناطق الجغرافية:

المنطقة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
عدد الوفيات	1035	528	192

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). رقم 35، ص: 34.

من خلال الجدول نلاحظ ان منطقة الشمال هي الأكثر تسجيلا لعدد الوفيات حيث تم تسجيل خلال السداسي الأول لسنة 2019 وفاة 1035 مؤسسة في الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بتسجيل وفاة 528 مؤسسة أخيرا منطقة الجنوب بتسجيل وفاة 192 مؤسسة.

المطلب الثاني: مسح رقمي للمؤسسات المتلاشية في الجزائر:

ظاهرة فشل المؤسسات لا تعتبر حديثة النشأة فهناك مرحلة في دورة حياة المؤسسات تدعى بالتعثر وتزداد حدة الظاهرة لتصبح من اهم معوقات التنمية لأسباب تختلف من إدارية، مالية، تقنية

أولاً: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى 1171945 إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019 و الجدول التالي يوضح بعض الاحصائيات التي تخص المؤسسات الجديدة والتي تم إعادة تنشيطها و التي أوقفت نشاطها من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم 3-10: العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، المؤسسات التي تم إعادة تنشيطها، والمؤسسات التي أوقفت نشاطها:

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الانشاء Création	إعادة التنشيط Réactivation	الشطب Radiation
2003	288 587	21244	1942	4789
2004	312 959	18987	1920	3407
2005	342 788	21018	2863	3488
2006	376 767	24 352	2702	3090
2007	410 959	24 835	2481	3176
2008	519 526	27950	2966	3475
2009	587 498	305 41	3866	9892
2010	619 072	27943	3389	7915
2011	659 309	26239	5392	9189
2012	711 832	55 144	5876	8482
2013	777 818	66584	8191	8791
2014	852 053	76551	7286	9585
2015	934 569	84223	6949	8646
2016	102 2621	108538	14127	34471
2017	1074503	73314	13663	34972
2018	1093 170	31884	7927	21139
2019	1171945	31194	7100	8195

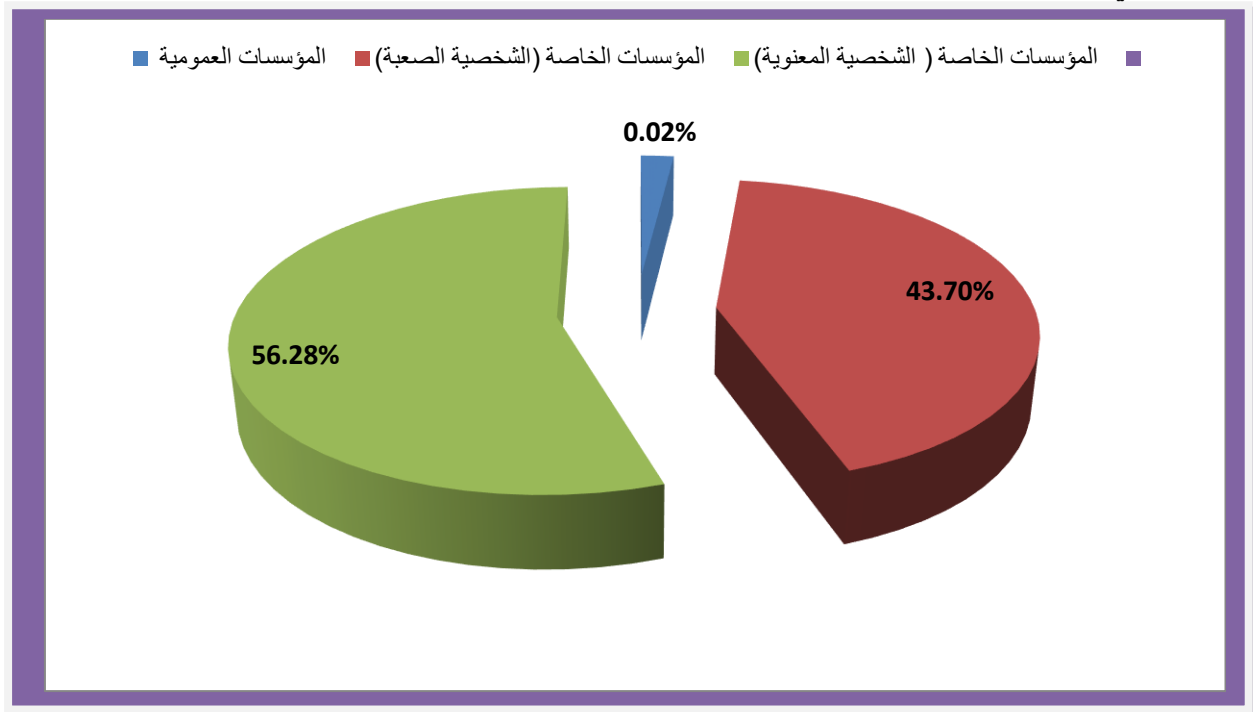
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2003 - 2019). رقم: 04،
35، 32، 33، 28، 30، 26، 22، 24، 18، 20، 16، 12، 14، 06، 08، 10.

وسنقوم بتوضيح كل جزء من الجدول حتى تتمكن من الوصول إلى ظاهرة التلاشي أو الزوال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد منذ سنة 2003، حيث كان عددها 288587 مؤسسة لينتقل في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 1171945 مؤسسة. وهي زيادة جد معتبرة، و تجدر الإشارة أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، أما المؤسسات العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص لتصل نسبتها سنة 2019 إلى 0.02 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية والتي بلغ عددها 244 مؤسسة والسبب في ذلك يعود إلى عمليات التصفية والخصخصة. والشكل التالي يوضح التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني الى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019.

الشكل 3-6: التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2019 :



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص: 09.

يعد تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد المحاور الرئيسية ⁽¹⁾ لخطة عمل الحكومة لأنها توفر نموا مستداما للاقتصاد، وقد كان عام 2016 عاما محوريا منذ أن خضع الإطار التنظيمي لإعادة تشكيل عميق وذلك للسماح لهذا النوع أكثر للتكيف مع النشاط الاقتصادي حيث بلغ عددها سنة 2016 1022621 مؤسسة، شملت مختلف الأنشطة لكنها ارتكزت أكثر على قطاع الفلاحة والخدمات.

2- مسح عام لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات المنشأة يشهد ارتفاعا منذ سنة 2004 حيث بلغ 18987 ليصل إلى 31194 مؤسسة في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 إلا أن الواقع يوضح عكس ذلك فهي لم تملء فراغ التنمية المحلية بسبب نسبة المشاريع التي تهددها بالزوال فكل زيادة في عدد المشاريع المنشأة يقابله شطب في كم هائل من المؤسسات الأمر الذي خلق نوع من التذبذب تغطيه حركية إعادة التنشيط وهو ما اعتبر رهان خسرت الدولة نتيجة الترسبات العديدة التي تشهدها وجهود السلطات المحدودة جعل تقدم هذا القطاع بطيء لا يعكس طموحات الدولة ويقتل آمال مؤسسيها وذلك لأن الميدان بعيد عن مفهوم القوانين، فبالرغم من أن قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2001 تضمن عدة إجراءات للنهوض بهذا القطاع، إلا أنه بعده جاء فشل مخطط عمل إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال الخماسي 2015-2019. فالأرقام التي سجلت بعدها ارتفعت بانخفاض 8646 مؤسسة سنة 2015 لتصل سنة 2017 إلى 34972 مؤسسة وهو ما أكد فعلا فشل آليات التمويل، والبيروقراطية، غياب المرافقة، ومشاكل أخرى أدت إلى انهيارها بشكل متسارع، ما أدت إلى خسائر مالية للدولة تقدر بـ 200 مليون سنتيم في المتوسط على إنشاء مشروع جديد مما أدى إلى خسائر مالية للخزينة تقدر بالملايين.

أصبحت هذه الظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري ومسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة حياتها و استمرارياتها و سنركز الآن على وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الأول من 2019 الذي سيجسد لنا وضعها الحقيقي.

¹ بكريتي نصيرة و شريف طويل نور الدين. (2018). "تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر - أي أثر لذلك في الاقتصاد"، مجلة التنظيم و العمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص: 31.

الجدول رقم 3-11: حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول لـ2019:

السداسي الأول 2019	حركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة				2018	طبيعة المؤسسة
	النمو	الشطب	إعادة التنشيط	الانشاء		
659573	10080	1755	3707	14122	643493	شخص معنوي
512128	14019	6440	3393	17066	498109	شخص طبيعي
1171701	30099	8195	7100	31194	1141602	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم. (2019). ص:14.

نسلط هنا الضوء على المؤسسات المتلاشية والتي بلغ عددها خلال السداسي الأول 8195 مؤسسة، كان منها 1755 مؤسسة ذات شخصية معنوية و 6440 مؤسسة ذات شخصية طبيعية، يقابلها 7100 مؤسسة تم إعادة تنشيطها خلال هذه السنة، كان منها 3707 مؤسسة ذات شخصية معنوية و 3393 مؤسسة ذات شخصية طبيعية.

المطلب الثاني: مسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والمناطق الجغرافية:

تستمر ظاهرة تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مختلف القطاعات التي تنشط فيها والمناطق الجغرافية وسنقوم بمسح رقمي لتلاشي هذه المؤسسات انطلاقا من نشريرات وزارة الصناعة والمناجم للسنوات من 2010 الى 2019

أولا: مسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: بلغ عدد المؤسسات المتلاشية حسب قطاع النشاط سنة 2010 7915 وفي نهاية السداسي الأول لسنة 2019 1755 والجدول التالي يوضح تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من سنة 2010 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2019.

الجدول رقم 3-12: تلاشي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من (2010 إلى غاية نهاية السداسي الأول 2019):

السنوات	فلاحة و صيد البحري	هيدروكربون طاقة ،مناجم ،خدمات متصلة	بناء و أشغال عمومية	صناعة المانيفكتيرة	الخدمات	المجموع
2010	64	25	3068	1047	3711	7915
2011	66	22	3512	1113	4476	9189
2012	55	19	3004	944	4028	8050
2013	67	43	2692	987	4460	8249
2014	57	76	2677	1057	5187	9054
2015	74	37	2321	968	4556	7956
2016	95	32	3034	1440	7085	11686
2017	107	33	2506	1189	5597	9432
2018	41	08	1009	423	1940	3421
2019	17	08	474	235	1021	1755

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات وزارة الصناعة و المناجم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنوات (2010-2019). رقم: 18- 20- 22- 24- 26- 28- 30- 32- 33- 35.

يوضح الجدول معدلات التلاشي المرتفعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط حيث أخذ فيها قطاع الخدمات أكبر معدلات تلاشي من سنة 2010 الى 2019 يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بالرغم من الدعم الكبير الذي يحظى به هذا القطاع من الدولة لكن بقدر معدلات الإنشاء فيه يقابله ظاهرة تلاشي ما يدل على أنه مرتبط بالدعم الحكومي مع غياب قدرة المقاولين على النهوض بهذا القطاع، ويليه قطاع الصناعة الذي تعتبر أهم أسباب فشله متطلبات هذا القطاع وتزايد حدة المنافسة والاستيراد.

ثانيا: مسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية: ان تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية واختلاها في مناطق الهضاب العليا والجنوب أدى الى اختلالات في التوازن وصنع فوارق جهوية وكما لاحظنا سابقا نسب توزيعها سنقوم بمسح رقمي لتلاشي هذه المؤسسات حسب المناطق الجغرافية من سنة 2010 الى سنة 2019 كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 3-13: مسح رقمي لتلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية:

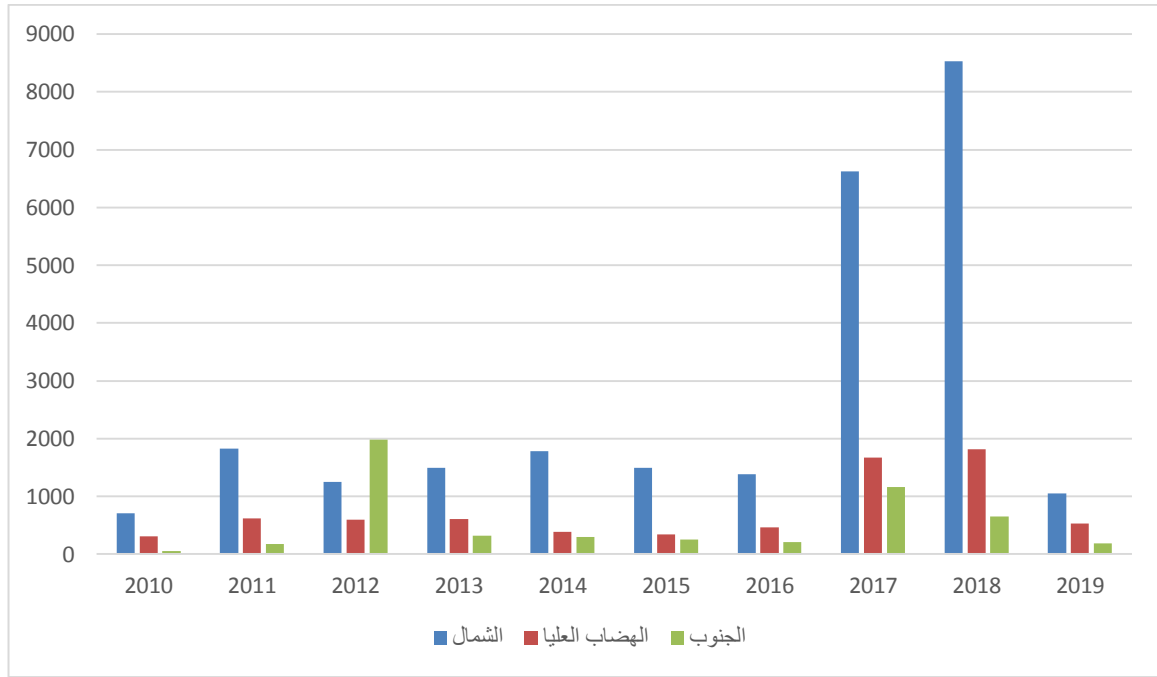
المنطقة السنة	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب	
	الانشاء	الشطب	الانشاء	الشطب	الانشاء	الشطب
2010	8873	704	4705	307	341	51
2011	8523	1824	4414	614	1462	177
2012	9009	1246	4802	592	15471	1987
2013	12573	1492	5981	610	1754	321
2014	15322	1784	4746	383	1561	302
2015	16057	1493	4863	337	1807	254
2016	13425	1384	3854	461	1132	206
2017	24891	6628	7373	1673	2378	1167
2018	24605	8527	7752	1815	2520	648
2019	9762	1055	3156	528	1210	192

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات وزارة الصناعة والمناجم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات. (2010 - 2019). رقم: 17-19-21-23-25-27-30-32-34-35.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في عدد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب مرتفعة ومتفاوتة من منطقة الى أخرى يقابله ارتفاع لتلاشي هذه المؤسسات بنفس وتيرة الزيادة، ففي سنة 2010 تم شطب 704 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المنطقة الشمالية وفي سنة 2016 تم شطب 1384 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفي نهاية السداسي الأول لسنة 2019 شطبت 1055 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في منطقة الهضاب العليا في سنة 2010 تم شطب 307 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفي سنة 2016 تم شطب 461 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

وفي نهاية السداسي الأول لسنة 2019 شطبت 528 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. اما في المنطقة الجنوبية في سنة 2010 تم شطب 51 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفي سنة 2016 تم شطب 206 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفي نهاية السداسي الأول لسنة 2019 تم شطب 192 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الشكل 3-7: تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: 28.

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل ان تلاشي المؤسسات يرتفع في المنطقة الشمالية تليها منطقة الهضاب العليا وفي الأخير منطقة الجنوب ما يدل على انه من الضروري مراعات خصوصية المناطق عند توزيع الأنشطة حتى تضمن بقاءها.

المبحث الثالث: الحلول والاستراتيجيات الممكنة لنجاح المقاولاتية في الجزائر:

ان نجاح المقاولات الصغيرة والمتوسطة يستدعي بالضرورة الى استحداث تدابير لتشجيع انشاء وتطوير المشاريع، من خلال اعتماد نهج يعالج مختلف التعثرات التي رأيناها وذلك بوضع حلول في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها والتي تنطلق من جانب الفرد المقاول لتتجسد في شكل مقولة.

المطلب الاول: الحلول الممكنة لنجاح المقاولاتية من جانب المقاول:

لم يتحدث المشرع الجزائري تماما عن المقاولاتية لكنه وضع معايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى نكون منصفين سنحاول رصد مجموعة من الحلول انطلاقا من فكر المقاول الذي يعتبر العامل الأساسي من خلال جلب الفكرة التي تعتبر أساس المشروع ومن ثم دراستها وهل من الممكن تطبيقها في الواقع ام لا وفي الأخير تجسيدها. هنا سنتحدث عن كيفية انشاء مقاول حامل لأفكار ريادية وكيفية تهيئة بيئة ملائمة للأفراد.

أولاً: تدريس المقاولاتية لا يقتصر فقط على التعليم العالي مثل ما هو موجود حاليا في الجزائر فمنذ دخول الطفل مرحلة التعليم الابتدائي وصولا لنهاية مرحلة التعليم الثانوي لا تكون لديه ثقافة العمل الحر او التجارة، لينتقل الى مرحلة التعليم العالي متيقنا بانه سيحصل على حلمه بالعمل في الوظيفة التي اختارها، فيتفاجأ بعد ذلك بوجود تخصص يدعى المقاولاتية، مع وجود هيئات دعم تبحث عن أصحاب الأفكار لتجسيدها في شكل مشروع. لذلك من الضروري ادراج تخصص المقاولاتية في مختلف الاطوار التعليمية وادراجه في مختلف تخصصات التعليم العالي ومناهج التعليم المهني حتى عندما تتاح الفرص يكون المقاول مؤهل لطرح فكرته.

ثانياً: اتباع مسار الدول التي ادمجت في مقرراتها برامج تدريبية وتعليمية في مجال المقاولاتية تفرض على الشاب ولوج عالم الاعمال لمدة تتراوح من 3 الى 6 اشهر حتى يترسخ لديه توجه مقاولاتي.

ثالثاً: قيام الحكومة بحملات توعوية تستهدف الشباب بمختلف أعمارهم لتشجيعهم على العمل الخاص ونشر ثقافة المقاول والخروج من محيط المؤسسات العائلية الخالية من عنصر الابداع والتخلي عن فكرة البحث عن وظيفة في أجهزة الدولة، والتحلي بالسلوكيات الإيجابية التي تتمثل في المبادرة والمسؤولية والمخاطرة والحاجة الى الإنجاز والاستقلالية.

رابعا: وضع حلقة ربط بين عالم التعليم وعالم الاعمال وذلك بخلق مسرعات اعمال على مستوى الجامعات تعمل بالشراكة مع دور المقاولاتية لاحتضان أفكار الطلبة سنويا والخروج بمجموعة مقاولات وتشجيع انشاء المشاريع الابتكارية التي تساهم في رفاهية المجتمع والتي تعتمد على التكنولوجيا وتتميز بالأبحاث العلمية، من خلال التعاون بين هيئات الدعم والمرافقة والمقاولين ومراكز الأبحاث والجامعات.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لنجاح المقاولاتية من ناحية المؤسسات:

يعتبر نجاح المقاولاتية من ناحية المؤسسات ثاني اهم جزئية تركز عليها المقاولاتية بعد أفكار المقاول فالمؤسسة هي تجسيد للفكرة بعد إتمام مرحلة دراسة الجدوى والتمويل وعمليات المرافقة والمتابعة التي تكون قبل وبعد الانشاء كما انها حلقة وصل بين مختلف الهيئات الداعمة

اولا: السياسات الاقتصادية:

ان الربط بين الأهداف السياسية المعلنة والابعاد النظرية للموضوع من خلال وضع رؤية واضحة للمسار المقاولاتي وذلك بتقييم البيئة الحالية للمقاولاتية التي يقل نشاطها ب 8 مرات عن المعدل العالمي بالنظر الى تحسين مناخ الاعمال والعمل على التقدم عن المرتبة 157 التي تحتلها الجزائر حسب المؤشر العالمي لسهولة أداء الاعمال من خلال القيام بمجموعة إجراءات كتسهيل الإجراءات الإدارية والتقليل من مدة انشاء المؤسسات.

وضع برنامج لمجموعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم حصر نشاطات المقاولاتية في قطاع معين دون اخر كما يقتصر اغلبها في الجزائر في مجالات الصناعة، الاشغال العمومية، الفلاحة، الخدمات والحرف والتوجه الى قطاعات أخرى كالاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات التحويلية والبيئية والرقمية والتركيز على القطاعات التي تعاني من نقص، ودراسة احتياجات السوق وخصائص المقاولين الحاملين للمشاريع من مستوى تعليمي وجنس.

متابعة المشاريع من الفكرة الى التجسيد وعدم التوقف في مرحلة التمويل وتعيين هيئات مختصة لمراقبة سيرورة المشاريع ووضع اهداف مستقبلية للحكم على مدى نجاح المشروع، فمعظم المشاريع الريادية تتبين للجمهور في بادئ الامر فكرة غير مقبولة الا انها مع مرور الوقت يصبح استخدامها ضرورة حتمية لتبدا في النمو والتطور.

ثانيا: الجانب المالي:

مصادر تمويل المقاولاتية في الجزائر تقليدية ويعتبر تنويعها وخلق اليات جديدة يشجع التوجه نحوها فهناك معتقدات دينية سائدة لدى حاملي المشاريع كعدم التوجه للتمويل عن طريق القروض الربوية وهنا فان الصيرفة الإسلامية هي المصدر الأنسب، كذلك يمكن اعتماد شركات راس المال المخاطر وملائكة الاعمال لتمويل المشاريع المقاولاتية.

التقييم الحقيقي لحجم الأموال المطلوبة لبناء المؤسسات من عتاد الى غير ذلك من المتطلبات المادية لإنشاء المؤسسات.

ثالثا: أجهزة الدعم والمرافقة:

تحديد مهام هيئات الدعم والتمويل التي تتبع منذ نشوءها نفس نمط العمل رغم تعددها وتفعيل أنماط التمويل بما ينسجم مع النموذج الاقتصادي الجديد.

تنويع عرض ومجال تدخل هذه الهيئات من أجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه حاليا⁽¹⁾.

عمليات المرافقة والإرشاد تكون من طرف مقاولين مختصين وناجحين غير عمال الوكالة أو تنظيم دورات تعليمية لعمال الوكالة لضمان نجاح عمليات المرافقة والإرشاد.

ضرورة اجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة، تطور رقم الاعمال وارباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها.....الخ)⁽²⁾

التركيز على القطاعات الإنتاجية والمشاريع الربحية بالإضافة الى تعزيز المشاريع في المجالات التقليدية المعروفة.

قبول المقاولات حسب خصوصية المناطق وعدم التوزيع العشوائي لها.

تقديم عروض خاصة وملائمة للمشاريع الإبداعية والابتكارية.

وضع ورش عمل مختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

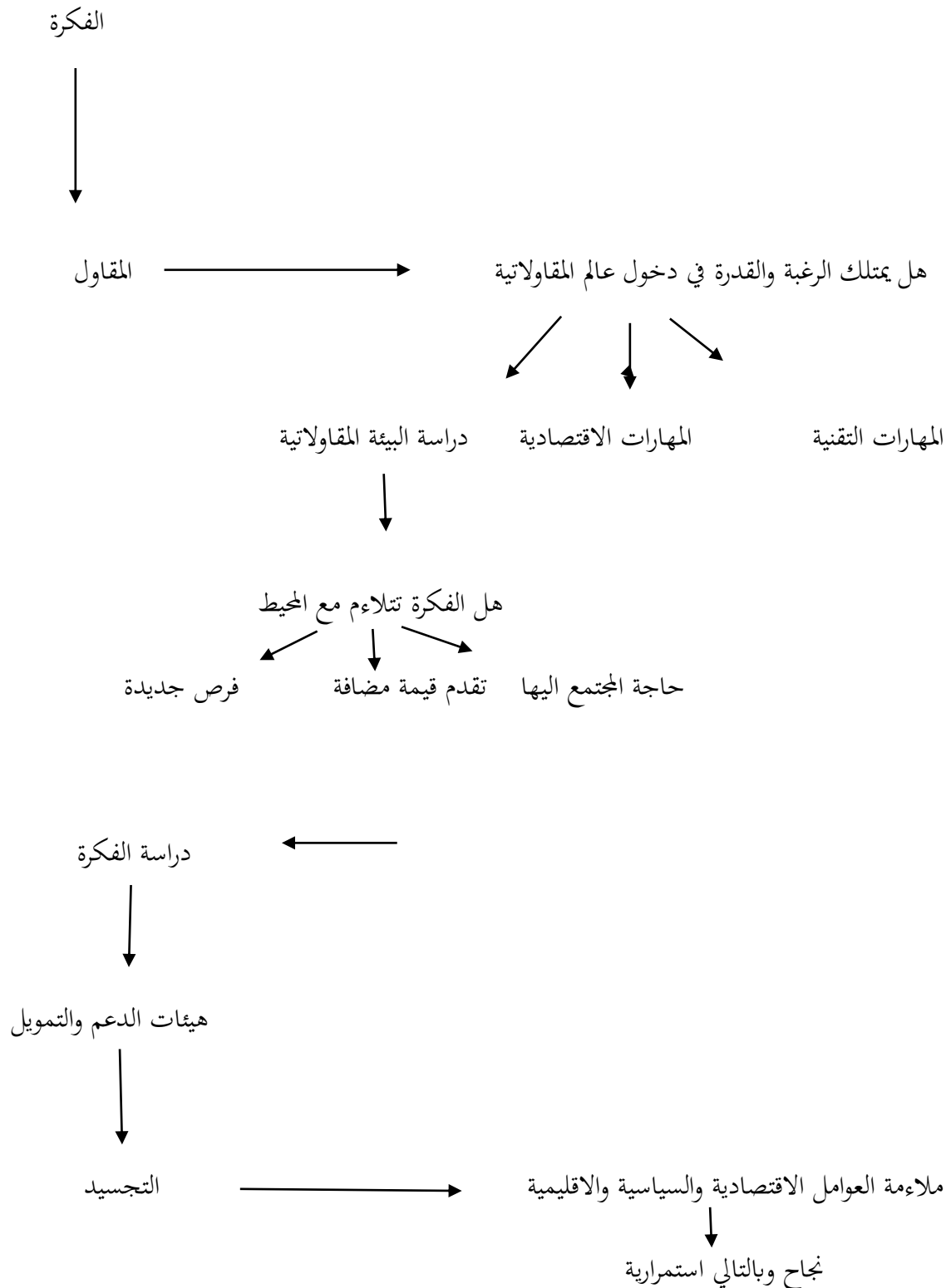
من هذا المنطلق يمكننا صياغة نموذج بسيط بإمكانه الاسهام في إنجاح المقاولة في الجزائر:

¹ مزيان امينة وبوكساني رشيد. (2018). "واقع ريادة الاعمال في الجزائر: نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم والمرافقة"، مجلة معارف:

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 25، ص: 391.

² المرجع نفسه، ص: 391.

الشكل 3-8: استراتيجية إنجاح المقاولاتية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة

يوضح الشكل استراتيجية لإنجاح المقاولاتية في الجزائر حيث تنطلق من فكرة المقاول الذي يمتلك المهارات الفنية والمهارات الاقتصادية ودراسته لبيئة العمل المقاولاتي في محيطه، بعدها تأتي دراسة الفكرة التي تتبناها هيئات الدعم والتمويل وما تقدمه من تحسيس ومرافقة ومجهودات ومن ثم تحفيزات وتسهيلات وأخيرا التجسيد في إطار مناخ أعمال محفز وليس من التجسيد إلى الفكرة كما تقوم عليها المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

خلاصة الفصل :

تحتاج المنظومة الاقتصادية الجزائرية إلى تغيير في بعض الميكانيزمات والهيكليات سواء من حيث المنافسة في سوق العمل المحلي ونشر ثقافة مؤسسة تدوم لأجيال ومنح تسهيلات لتكوين قوة اقتصادية لتدارك فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الخاتمة -

بالرغم من فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أن هذا الأمر يعتبر طبيعي ووارد في مراحل تطور المؤسسات وكون تجربة الجزائر في مجال المقاولاتية جديدة فإنها تسعى بكامل مجهوداتها الى وضع حلول واستراتيجيات تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد لإنجاحها وبإمكانها تخطي هذا التعثر مثل بقية الدول التي نجحت في هذا المجال، وتحويل هذا الضعف الى قوة من خلال انطلاقة يتم الجمع فيها بين الإمكانيات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -بحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي، تطلب منا ثلاث فصول تمكنا من خلالها معرفة أن كل دولة تنفرد بتعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معايير كمية ونوعية وتمثل أهميتها في توفير مناصب الشغل، تنمية الصادرات وزيادة الناتج الداخلي الخام.

إن المقاولاتية استحوذت على اهتمام الدول والباحثين كونها تتميز عن غيرها بالإبداع والمخاطرة والتغيير. يعتبر المفاول فيها حر في توجيه وتسطير أهدافه انطلاقا من دوافعه الشخصية.

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمستوى متقدم من ناحية الفكرة وأسلوب العمل ناتجة عن وجود بيئة اعمال مناسبة.

بعدها انتقلنا الى الجزائر التي اولت هي الأخرى اهتماما بالغا بهذا المجال حيث عرفتها وفق قانونين عام 2001 و 2017، كما انها اتخذت مجموعة من الإجراءات لدعمها وتطويرها من خلال انشاء مجموعة من الهيئات الحكومية ومنح تسهيلات مالية وتحفيزات جبائية.

يعاني مناخ الاعمال في الجزائر من مجموعة من العراقيل والمعوقات تبين ذلك بحصولها على الرتبة 157 حسب تقرير البنك الدولي فيما يخص سهولة اداء الاعمال

بين التحليل العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف هيئات الدعم أسباب الفشل المقاولاتي من خلال عدم التنسيق بين الأهداف السياسية التي كان غرضها التشغيل والاهداف الاقتصادية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك توزيعها الغير متوازن على مناطق الوطن، والتركيز على قطاع الخدمات والاشغال العمومية اثبت غياب النظرة المقاولاتية، ما ادى إلى وفيات وتوقف لنشاطات مجموعة من المؤسسات في هذا القطاع والتي تعتبر خسارة للاقتصاد الوطني.

ان التغيير في بعض الميكانيزمات والهيكليات قد يؤدي الى تدارك الفشل والدخول في مرحلة من النمو، التطور والاستمرارية في هذا القطاع نظرا للإمكانيات المتاحة.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى والتي نصها كالآتي: **ضعف النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راجع لقلة فعالية اليات الدعم**

أظهرت النتائج صحة الفرضية وذلك بان اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالرغم من تعددها الا انها قليلة الفعالية، نظرا لأنها تتبع نفس نمط العمل كما ان هدفها تمويلي بالدرجة الأولى وبالتالي فهي لم تضمن لها بالضرورة النجاح بسبب غياب المرافقة التي تتضمن برامج تدريبية وتكوينية، وعدم تركيز اغلبية المشاريع على القطاع الإنتاجي والطابع الربحي ما ساهم في عدم الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الثانية والتي كان نصها كالآتي: **ضعف الثقافة والفعل المقاولاتي في الجزائر مرتبط أساسا بقلة الموارد والمجهودات**

أظهرت النتائج صحة الفرضية وذلك من خلال غياب النظرة الاستراتيجية لإنشاء المشاريع بسبب ضعف وعدم كفاية راس المال البشري وارتفاع أعباء القروض ونفقات التشغيل بالإضافة الى محدودية الخبرات وضعف التعليم المقاولاتي في الجامعات والمدارس الذي يؤدي الى ترسيخ ثقافة المقاولة وتوسيع افاق الشباب للاتجاه نحو مسار مقاولاتي ناجح.

الفرضية الثالثة والتي نصها كالآتي: **تلاشي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راجع لقلة خبرة حاملي المشاريع وضعف ثقافتهم وقدراتهم المقاولاتية**

أظهرت النتائج صحة الفرضية وذلك من خلال معدلات التلاشي المرتفعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي احتل فيها قطاع الخدمات اكبر معدلات تلاشي يليه قطاع البناء والاشغال العمومية ثم قطاع الصناعة وهو ما يبين ان استراتيجية هذا القطاع غير شاملة لم يتم الاشراف فيها بين الدعم الحكومي وقدرة المقاولين من مهارة، مخاطرة، ابداع بالإضافة قلة خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي لم تؤهلهم كمورد بشري للإسهام بقوة في نجاح مشاريعهم ساهم في النزيف الحاد لهذه المؤسسات.

التوصيات

انطلاقاً من البحث في عوامل اخفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي يظهر في الاحصائيات الموضحة سنقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها ان تكون أكثر فعالية لتدارك الفشل مستقبلاً.

- إضفاء طابع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من هيئات الدعم والتمويل والتركيز على خلق قيمة مضافة حقيقية في هذا النوع من المؤسسات من خلال الفكرة، دراسة الفكرة، تطبيقها.

- ضرورة توفر المهارات التقنية من خلال التكوين الذي يحصل عليه المقاول في مجال مقاولته سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي....، وان يمتلك القدرة على دراسة الجدوى الاقتصادية.

- العمل على نشر ثقافة المقاوله سواء في الأوساط الاجتماعية وباقي افراد المجتمع كون المقاولاتية يمكن ان تكون موهبة تنشا مع الفرد أي انه يحصل عليها بصورة فطرية او يمكن اكتسابها عن طريق التعليم او المجهودات التي تبذلها الدولة من خلال مختلف هيئات الدعم.

- تغيير استراتيجيات التحسيس المقدمة من هيئات الدعم من خلال استهداف المقاول وترسيخ الفكر المقاولاتي لصنع توجه لدى المجتمع الجزائري، وتقديم تسهيلات وتحفيزات في ظل مناخ أعمال ملائم يفسح المجال لتجسيد الأفكار.

- ان الشركات الناشئة في الجزائر تحتاج الى منظومة اقتصادية قوية تتوفر فيها الإمكانيات وهو ما يجب العمل عليه في الجزائر من توفير أدوات دفع الكترونية، سهولة وسرعة انشائها، تسهيلات ضريبية وتوفير صيغ تمويل جديدة لهذا النوع من المؤسسات مثل التمويل براس المال المخاطر، لهذا يجب التفريق بين مصطلحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحتل أكبر نسبة في المؤسسات وبين المقاولاتية والمؤسسات الناشئة التي تعتبر نسبتها ضئيلة جداً.

افاق الدراسة

يعتبر موضوع المقاولاتية في الجزائر موضوع حديث ما أدى الى عدم الالمام بمختلف جوانبه وهو ما دعا الى اختيارنا لهذا الموضوع كمحاولة منا للبحث في عوامل الإخفاق المقاولاتي ودعوة الباحثين إلى البحث أكثر في هذا الموضوع وخصوصا المختصين في هذا المجال حتى تتكون رؤية واضحة لوضع استراتيجية جديدة وثابتة تدعم التوجه المقاولاتي وتحقق المساعي المسطرة ومعالجة الطفرات التي تسهم في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- قائمة المصادر والمرجع -

قائمة المصادر والمراجع

- أولا: الكتب

1- باللغة العربية

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2006). "إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع.
- أشرف أحمد عبد الوهاب وإبراهيم سيد أحمد. (2018). "عقد المقاول في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام القضاء"، دار العدالة للنشر والتوزيع، ط1.
- بسام الخراشي ومايكل ويلكنسون ومايكل وباتريك روبن. (2018). "من الفكرة إلى الريادة"، جبل عمان.
- بلال خلف السكارنة. (2011). "الإبداع الإداري"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1.
- رابح خوني ورقية حساني. (2008). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، دار اتراك للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
- شوقي ناجي جواد. (2010). "المرجع المتكامل في إدارة الأعمال منظور كلي"، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- صلاح حمد التويجري. (2012). "ويسألونك عن الإدارة"، العبيكان، الطبعة الأولى.
- طلعت أسعد عبد الحميد. (1998). "الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، مصر.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم. (2002). "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان أحمد سيف. (2017). "وظائف القائد الناجح"، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- عبد الرحمان كساب عامر. (2016). "جسور التنمية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -"، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- عبد الفتاح ومحمود أحمد. (2012، 2013). "التفكير الابتكاري والإبداعي في ظل القبعات الست للتفكير"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى.
- عبد الله حسن مسلم. (2015). "الابداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق"، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- عبد الله سليمان الجريش. (2018). "تداول الأسهم في السوق المالية -دراسة تأهيلية مقارنة -"، مكتبة القانون والاقتصاد -الرياض-، ط 1.
- عميروش محمد شلغوم. (2012). " دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، ط 4.
- مصطفى يوسف كافي. (بدون سنة). "اقتصاديات البيئة"، دار رسلان.
- نبيل جواد. (2007). "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1.
- هوارى معراج وسعيد عمر حاج. (2013). " التمويل التأجيري المفاهيم والأسس"، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى.
- وفاء بنت ناصر المبيريك وأحمد بن عبد الرحمان الشميمري. (1440). "مبادئ زيادة الأعمال - المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين-"، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة 1، ص: 92.

2- باللغات الأجنبية.

- Alain Fayolle. (2005). **Le Métier De Créateur D'entreprise**, Edition D'organisation, Paris.
- Chris guillebeau. (2018). « **the 100\$ start up** » بدون صفحة و دار نشر.
- تم تحميل الكتاب من الموقع: <https://download-human-development-pdf-eBooks-com/31839-redirect>.
- Dan Senor and Saul Singer. (2009). **Start-up Nation the Story of Israel's Economic Miracle**, Hachette Book group, United States.
- Emile Michel Hernandez. (2001). « **L'entrepreneuriat Approche Théorique** », Edition L'harmattan, Paris.
- Israel m kirzner. (1937). **Competition and entrepreneurship**, the university of Chicago press Chicago and London
- Oukil m-said. (2019). « **entrepreneuriat approche globale et pratique -lancer votre startup et devenez entrepreneur** », office des publications universitaires, Edition opu.
- Sophie Boutillier Et Dimitri izinidis. (1999). **La Légende De L'entrepreneur**, Edition La Découverte F Syros, Paris.

-ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

1- باللغة العربية.

أشواق بن قدور و محمد بلخير. (2017). "أهمية نشر ثقافة المقاوله وإنعاش الحس المقاوالاتي في الجامعة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتمنغاست، الجزائر، ع 11.

آمال طيب وسعيدة طيب. (2018). " دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -حالة مجمع فرتيال-"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، العدد الرابع.

بكريتي نصيرة وشريف طويل نور الدين. (2018). "تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر -أي أثر لذلك في الاقتصاد"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 7، العدد 1.

بن جمعة امينة وجرمان الربيعي. (2017). "دار المقاوالاتية كالية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعة -دار المقاوالاتية بجامعة قسنطينة نموذجاً-"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، الجزائر، العدد الخامس.

بو الريحان فاروق وبنون خير الدين. (2018). "دور دار المقاوالاتية في نشر الثقافة و الفكر المقاوالاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة -دراسة حالة دار المقاوالاتية للمركز الجامعي بميلة-"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، الجزائر، المجلد 4، ع 1.

بو الشعور شريفة. (2018). "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد -بشار، الجزائر، المجلد الرابع، ع 2.

بوراس هند. (2018). " التقييس الوطني في الجزائر: آلية لضمان جودة المنتجات وحماية الاعتماد الوطني"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد أ، العدد 49.

بيبي وليد وعمار فاروق غربي وعفاف حمادي. (2017). "المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاوالاتية -دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالجزائر-"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1.

رحال علي وبعيط آمال. (2016). "واقع المقاوالاتية في الجزائر -دراسة تحليلية-"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، الجزائر، العدد 11.

- سامية عزيز. (2011). "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني.
- سليمان بوفاسة وموسى سعداوي. (2015). "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة -دراسة عن ولاية المدية-"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 31.
- الطاهر سيلحي و سامي حمزة. (2019). " بيئة العمل المقاولاتي كعامل لنجاح الشباب الجزائري المقاول"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد -بشار-، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 3، ص: 449 .
- الطيب داودي. "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، ص: 134.
- عبد الجليل شايق وخليفة عزي وإبراهيم بية. (2012). "برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث.
- عبد الحق بوقفة وعبد الله مايو. (2018). "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، العدد 12.
- عبد المالك بوضياف وآمال براهيمية. (2019). "تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02
- عربي محفوظ واوشاش فؤاد. (2017). " اثر الشراكة الأجنبية على تنافس المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - المدرسة الوطنية للسيارات الصناعية -نموذجا-"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 01.
- كروش نور الدين وسوارمة مريم وجلاية علي. (2018). "واقع تمويل السوق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريس، تيسمسيلت، الجزائر.
- مريم زغلامي. (بدون سنة). " تقيم اليات دعم المقاولاتية المحلية مع الإشارة إلى الآليات الممولة في ولاية تبسة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ريان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 36.

مزيان امينة وبوكساني رشيد. (2018). "واقع ريادة الأعمال في الجزائر: نحو ضرورة تطوير وترقية سياسات الدعم والمرافقة"، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 25.

منصف بن خديجة. (2017). "دور حاضنات الأعمال في دفع المشاريع الجديدة مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، ص: 216.

ميلود بوعبيد وهارون الطاهر. (2016). "دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر-، الجزائر، العدد 11.

نجاة شادلي. (2018). "قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاوالاتي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01.

هوارى معراج وفتيحة عبيدي. (2016). "دار المقاوالاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الخلفة أنموذجا"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي -الاغواط-، الجزائر، المجلد 7، العدد 1.

وصاف سعيدي وقويدري محمد. (2008). "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 8.

2- باللغة الأجنبية.

Hakima Boudifa Et Sami Mellal. (2017). « Le Rôle De La Communication Visuelle Digitale Dans L'internalisation D'une Startup », revue des sciences Commerciales , Ecoles Des Hautes Etudes Commerciales , Numéro 01.

-ثالثا: الاطروحات والمذكرات الاكاديمية.

1- باللغة العربية.

أحلام منجي. (2006-2007). "تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك - دراسة حالة شركة الأشغال العامة و الطرقات-"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة -، الجزائر.

آمال بعيط. (2016-2017). "برامج المرافقة المقاوالاتية في الجزائر -واقع وآفاق-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

- أمنية رقراقي. (2016-2017). "كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- بن حراث حياة. (2012-2013). "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- بن عزة هشام. (2011-2012). "دور القرض الإيجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة -"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.
- الجودي محمد علي. (2014-2015). "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- خلود رائد يوسف زنديق. (2017). "دور المشروعات الصغيرة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- دباح نادية. (2011-2012). "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- زويطة محمد الصالح. (2006-2007). "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 05.
- سعود وسيلة. (2015-2016). "حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- شوان قادة. (2013). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل -دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر وهران -"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

- عامر حبيبة. (2016 -2017). " دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص: 30.
- عتيق شيخ. (2018 -2019). "تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- عثمانية رؤوف. (2000-2001). "التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- علواش أمين عبد القادر. (2006، 2007). "اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- فارس طارق. (2017-2018). "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.
- قارة ابتسام. (2011-2012). "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي -دراسة حالة ولاية مستغانم-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- قايدي أمينة. (2016 -2017). "تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطembولي معسكر، الجزائر.
- قشيدة صوراie. (2011-2012). " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فيناليب" "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- لفقيير حمزة. (2016 -2017). "روح المقاوله وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقال ولاية بربوعريج -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة -بومرداس، الجزائر.

- محمد قوجيل. (2015-2016). "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر.
- مدخل خالد. (2011-2012). " التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -دراسة حالة الجزائر (2005-2010)-"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مشري محمد الناصر. (2008-2011). "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة ولاية تبسة-)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- مكاحلية محي الدين. (2014-2015). "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 -قالمة-، الجزائر.
- نسيمة سابق. (2016). " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 -2014)"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 "الحاج لخضر، الجزائر.
- هالم سليمة. (2016-2017). "هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة تقييمية للفترة (2004-2014)-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

2- باللغات الاجنبية:

-Christian Bruyat. (1993). « **Création D'entreprise, Contribution Epistémologique Et Modélisation** », Thèse Doctorat, Ecole Supérieure Des Affaires, université pierre Mondés France (Grenoble).

-رابعاً: المراسيم والقوانين والتشريعات.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 2019/12/19 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، الصادرة في 18 صفر عام 1412.

قانون الاستثمار. (2007). الجمهورية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002، مأخوذ من قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنة 2002.

القانون رقم 17-02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادرة في 11 يناير 2017.

-خامساً: مواقع الانترنت الرسمية.

1- باللغة العربية.

برنو نور الهدى. (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز العربي الديمقراطي.

<http://democratrice.de/?p=40830>

مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة

<https://dim-msila.dz>

موقع وزارة الصناعة و المناجم ،

<Http://Www.Mdipi.gov.dz/?>

موقع وزارة الصناعة و المناجم ،

الرسمي لوكالة ANSEJ :

<https://www.ansej.org.dz/index.php/FR/>

الموقع الرسمي لوكالة ANGEM

<https://www.Angem.dz/ar/home.Php>.

موقع وزارة الصناعة و المناجم

<http://www.mdipi.gov.dz>

الموقع الرسمي FGAR :

<http://www.mdipi.gov.dz>.

2- باللغات الأجنبية.

Groupe De La Banque Mondiale, **Doing Business 2020**, Moyen -Orient Et Afrique Du Nord.

Global Entrepreneurship index. (2017).

http://www.researchgate.net/figure/factor-Driven-factor-driven-economies-at-the-pillar-level-pillar-level_fig-2-3165971

سادسا: المحاضرات.

1- باللغة العربية.

صندرة سايبى. (2014-2015). "محاضرات في إنشاء المؤسسة"، جامعة عبد الحميد مهري -

قسنطينة-، الجزائر.

2- باللغة الأجنبية

Ahlem zellal. (2018). « **Cours D'entrepreneuriat** », Office Des Publication Universitaires, Edition opu.